



جامعة العربي بن مهدي – أم البواقي -  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



## مطبوعة بيداغوجية في المالية الإسلامية

موجهة لطلبة ماستر 1 مالية المؤسسات

متطابقة للنموذج المعتمد الوارد في القرار الوزاري رقم 164 المؤرخ في  
18 أكتوبر 2025

د. أحمد ذيب

أستاذ محاضر – أ. بجامعة العربي بن مهدي أم البواقي

السنة الجامعية 2026/2025

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنصر
03	بطاقة تعريفية للمقياس
06	مقدمة
<b>المحور الأول</b> مدخل حول المالية الإسلامية	
09	المالية الإسلامية: المفهوم والنشأة
17	الأسس الاقتصادية للمالية الإسلامية
23	الأسس الاجتماعية والأخلاقية للمالية الإسلامية
<b>المحور الثاني</b> المؤسسات المالية الإسلامية	
33	البنوك الإسلامية
41	المؤسسات المالية والاستثمارية (غير المصرفية)
52	التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية
<b>المحور الثالث</b> العقود المالية الإسلامية	
60	عقود المعاوضات
76	عقود المشاركات
<b>المحور الرابع</b> الاستثمار المالي والأسواق المالية الإسلامية	
85	الأسواق المالية
91	الأدوات المالية في سوق النقد الإسلامي
<b>المحور الخامس</b> الصناعة المالية الإسلامية	
97	متطلبات تطوير الصناعة المالية الإسلامية
109	لائحة المصادر والمراجع

## بطاقة تعريفية للمقياس

اسم الوحدة	وحدة تعليم أساسية
الرمز	وت أس 1.1
اسم المادة	المالية الإسلامية
الرصيد	04
المعامل	02
نمط التعليم	حضوري
أهداف التعليم	الهدف من هذا المقياس هو إمام الطالب بمختلف المفاهيم المتعلقة بالمالية الإسلامية، مؤسساتها، طبيعة معاملاتها، وأدواتها. بالإضافة إلى الإحاطة بمختلف أسس الاستثمار المالي في الأسواق المالية الإسلامية.
المعارف المسبقة المطلوبة	<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ بعض المكتسبات القبلية فيما يخص التقنيات البنكية.</li> <li>➤ المبادئ الأساسية للمالية الإسلامية وفقه المعاملات.</li> </ul>
محتوى المادة	<p><b>المحور الأول: مدخل حول المالية الإسلامية:</b></p> <p>أ. المفهوم، والنشأة والتطور.</p> <p>ب. الأسس الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية للمالية الإسلامية.</p> <p>ج. مفهوم ومكونات ووظائف النظام المالي الإسلامي.</p> <p><b>المحور الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية:</b></p> <p>أ. المؤسسات المالية الإسلامية وطبيعتها (البنوك الإسلامية، الشركات المالية والاستثمارية، شركات التأمين)</p> <p>ب. التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية (الدور الرقابي والتمويلي للبنك المركزي على المصارف الإسلامية).</p> <p><b>المحور الثالث: العقود المالية الإسلامية:</b></p> <p>أ. عقود المعاوضات البيوع (المرابحة- الأجل- السلم- الاستصناع) ، والإجارة (منتھية بالتملك- تشغيلية-خدمات).</p> <p>ب. عقود المشاركات (الشركة-المشاركة المنتھية بالتملك-المضاربة-).</p> <p><b>المحور الرابع: الاستثمار المالي والأسواق المالية الإسلامية:</b></p> <p>أ. مفهوم ونشأة الأسواق المالية الإسلامية، وظائف الأسواق المالية الإسلامية؛</p> <p>ب. الأدوات المالية في سوق النقد الإسلامي (عقود التمويل (المضاربة، الوكالة بالاستثمار، التورق)، الأوراق المالية (أذون الخزينة، شهادات الإيداع القابلة للتداول- صكوك الإجارة- الأذون المقبولة- إتفاقيات البيع وإعادة الشراء- أخرى).</p> <p>ج. الأدوات المالية في سوق رأس المال الإسلامي (الأسهم، الصكوك،</p>

<p>وثائق الاستثمار وغيره.)  <b>المحور الخامس: الصناعة المالية الإسلامية:</b>  أ. متطلبات تطوير الصناعة المالية الإسلامية.  ب. المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ السوق المالية الإسلامية الدولية)</p>	
<p>- فهم طريقة الاستدلال الشرعي والتميز بين مختلف مراتب الأدلة الشرعية.  - الاطلاع على أهم الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات المالية، كاليوع، والإيجارات، والشركات ونحوها.  - معرفة مبادئ الاقتصاد العام (العرض، الطلب، السوق، التوازن..)  - فهم أدوات التمويل والاستثمار  - معرفة طريقة عمل البنوك والتميز بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.</p>	<p><b>المكتسبات القبلية</b></p>
<p>إن الخاصية البينية التي تمتاز بها المالية الإسلامية (فهي تشكل منطقة التماس بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي) من شأنها تعزيز التفكير المركب لدى طلاب تخصص مالية المؤسسات.</p>	<p><b>مكانة المادة في برامج التكوين</b></p>
<p>تقييم مستمر + امتحان نهائي ويقاس معدل المادة بالوزن الترجيحي للدروس (60%) والأعمال الموجهة (40%).  <b>المراجع:</b> (كتب، ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ)</p>	<p><b>طريقة التقييم:</b></p>
<p>1. Mohamed El-Qorchi, "La Finance Islamique est en marche", Finance et Développement, Decembre2005, Fonds Monétaire International, p46.  2. - M. Rix, « Stock Market Economics », Sir Isc Pitman and Sons. Ltd, London.  1. أحمد سالم ملحم، "التأمين الاسلامي: دراسة فقهية تبين حقيقة التأمين التعاوني بصورتيه النظرية والعملية وممارساته في شركات التأمين الإسلامي"، دار العالم 2002.  2. أحمد سفر، "العمل المصرفي الاسلامي: أصوله، صيغته وتحدياته"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004.  3. سامي إبراهيم السويلم، "الوساطة المالية في الاقتصاد الاسلامي"، مركز دراسات شركة الراجحي المصرفية، الرياض، 1998.  4. سامي إبراهيم السويلم، "التحوط في التمويل الاسلامي"، ورقة مناسبات رقم 10، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، جاني 2007.  5. سامي إبراهيم السويلم، "صناعة الهندسة المالية: نظرات في المنهج الاسلامي"، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر 2000</p>	<p><b>أهم المراجع</b></p>

- |   |  |
|---|--|
| <p>6. سعد الدين محمد الكبي، "المعاملات المالية المعاصرة في ظل الاسلام"، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، 2002.</p> <p>7. بد الرزاق رحيم جدي الهيئي، "المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق"، دار أسامة، الأردن، ط 1، 1998.</p> <p>8. فادي محمود الرفاعي، "المصارف الاسلامية"، منشورات الحلبي، بيروت لبنان 2004</p> |  |
|---|--|

## مقدمة عامة:

تزخر المالية الإسلامية بإمكانات تمويلية كبيرة من شأنها أن تدعم الاقتصادات الوطنية من خلال التمويل القائم على المشاركة والربط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي. وقد تنامي الوعي بأهمية المالية الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية، ومنها بلادنا الجزائر التي شهدت منذ سنة 2020 تحولاً نوعياً نحو المالية الإسلامية.

فعلى المستوى القانوني تم استصدار قانون خاص بالصيرفة الإسلامية، وتنظيم الصيغ والعقود، وذلك عن طريق النظام 20-02 الصادر عن مجلس النقد والقرض المحدد للعمليات البنكية للصيرفة الإسلامية، ثم تلاه نظام 25-10 الصادر بتاريخ 24 يوليو 2025 الذي حدد القواعد المحاسبية وقواعد التقديم للعمليات المصرفية (مرابحة، سلم، إجارة، استصناع، مشاركة، قرض حسن..). وأما على المستوى الإجرائي فقد تم إطلاق الصكوك الإسلامية وكذا منح إعفاءات ضريبية للمنتوجات الإسلامية.

وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز وضعية المالية الإسلامية في الجزائر والانتقال بها من كونها مادة نظرية إلى أداة تمويل حقيقية، حيث ارتفع حجم الودائع سنة 2025 إلى ما يناهز 900 مليار سنتيم، وبلغ حجم التمويل الفعلي للمشاريع الاقتصادية 600 مليار دينار. وتتنزّل هذه المطبوعة البيداغوجية ضمن سعي منهجي لتقريب مادة المالية الإسلامية لطلبة ماستر مؤسسات مالية، وتقوية الثقة بمخرجاتها ونتائجها.

وقد تم صياغتها بأسلوب تعليمي مبسّط يُراعي تفاوت مستويات الطلبة في الفهم والاستيعاب ولتحقيق هذه الغاية-أعني: تسهيل الفهم والاستيعاب- فقد تم الاستعانة بعدد من العناصر المرئية، كالرسوم التخطيطية، والرسوم البيانية.

كما تم استدماج أنواع مختلفة من أنشطة التعلم التي تحفز على تطوير المهارات وتحقيق الاستقلالية، وذلك من خلال دراسة حالات مختلفة من العقود المالية كما تجربها المصارف الإسلامية. وسعياً منا لتعزيز الثقة بمحتوى المطبوعة وربط الطلاب بالمصادر العلمية الموثوقة فقد استعنت بمجموعة متخصصّة من المصادر والمراجع أثبتتها في نهاية المطبوعة.

أما فيما يتعلق بالجانب التنظيمي (الهيكلية) للمطبوعة، فقد جاء مرتباً وفق المراحل الآتية:

- 1- وضع عنوان واضح وموجز لكل محاضرة.
- 2- وضع أهداف لكل محاضرة (بمعدل 5 أهداف لكل محاضرة).
3. استهلال المحاضرة بمجموعة من الأسئلة التمهيدية.
- 4- مراعاة التسلسل المنطقي في عرض مادة المحاضرة.
- 5- البدء بشرح أهم المفاهيم والمصطلحات التي تركز عليها المحاضرة.
- 6- عند نهاية كل محاضرة تُقدّم المطبوعة أنشطة تُلخّصية بغرض ترسيخ المعلومات والاستعداد للامتحانات النهائية.

7- تدعيم المحاضرات بتمارين ونشاطات تدريبية من أجل ترسيخ الفهم وتعزيز التفكير النقدي.

8. الحرص على إنهاء كل محاضرة بأسئلة ختامية داعمة.

المحور الأول

مدخل حول المالية الإسلامية

**أهداف المحاضرة:**

في نهاية هذه المحاضرة سيكون الطالب قادراً على:

- ◀ تمكين الطلبة من فهم التعريف الدقيق للمالية الإسلامية
- ◀ توضيح القواعد التي تقوم عليها المالية الإسلامية، كتحريم الربا، ومنع الغرر، واعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
- ◀ استحضار السياق التاريخي لنشأة المالية الإسلامية
- ◀ التعرف على أهم الكتب التراثية المصنفة في المالية الإسلامية
- ◀ إدراك أهمية المالية الإسلامية في النظام المالي المعاصر.

## أسئلة تمهيدية

- ما تفهمون من مصطلح المالية الإسلامية؟
- لماذا حُرِّم الربا في الإسلام؟ وما أثاره الاقتصادية برأيكم؟
- هل وجدت معاملات مالية منظمة في صدر الإسلام؟
- هل يمكن الاعتماد على كتب تراثية قديمة لمعالجة قضايا مالية معاصرة؟

## 1. مفهوم المال:

### 1.1 مفهوم المال في الفقه الإسلامي:

تسجل لنا كتب الفقه ثلاث اتجاهات في تعريف المال:

**الاتجاه المادي: (يمثله الحنفية):** تعرف المال بما له قيمة محسوسة ويمكن ادخاره والانتفاع به عند الحاجة.

وهو منتقد بالمنافع وهي مال، وبيعض ما لا يمكن ادخاره من المال كالخضروات. وتقييده بميل الطبع غير منضبط، لوجود أموال لا يميل إليها الطبع كالأدوية المرة غير المستساغة، وكالثمار المأكولة في بدء انعقادها على الشجر قبل صلحها ونضجها، حيث لا يميل إليها الطبع مع أنها أموال.

### الاتجاه الشامل للمنافع (المالكية والشافعية)

فالمال عندهم هو كل ما فيه منفعة مباحة لأدمي سواء كان عينا أو منفعة (كالإجارة وحق السكنى..).

### الاتجاه الاعتباري (الحنابلة):

ما جرى العرف باعتباره مالا سواء كان منفعة أو عينا أو حقا ماليا، فالمال عندهم لا يقتصر على ماله قيمة ذاتية، وإنما يشمل كل ما تعارف الناس على تملكه، كبراءة الاختراع، وحقوق التأليف ونحوها. ويرى قندوز أن أقرب مصطلح اقتصادي ومالي لمعنى المال في الشريعة هو الأصول، حيث تشمل الأصول الثابتة والأصول المتداولة والأصول غير الملموسة.

### 1.2 تقسيمات المال وأثارها:

اختلفت تقاسيم الفقهاء للمال، باعتبارات مختلفة تظهر عبقرية التفكير الفقهي ما يجعلها تضاعفي التقسيمات الحديثة للأصول.

وقد سبقوا الاقتصاد الحديث في وضع معايير دقيقة للأصول (assets) بالاعتماد على المنفعة، المشروعية، إلا أن الاقتصاد الحديث أعاد صياغة هذه المفاهيم ضمن إطار محاسبي وقانوني، مثل: الأصول الثابتة، الأصول المتداولة، الأصول المالية.

التقسيم	الأثر الفقهي	ما يقابله اليوم من التقسيمات الحديثة
الضمان	متقوم غير متقوم (كالخمر والميتة)	لا قيمة شرعية لغير المتقوم ولا يحل بيعه
الاستقرار	عقار منقول (الأثاث)	اختلاف في أحكام البيع، الرهان، الحيابة، الوقف
الاستهلاك	استهلاكي (طعام) انتفاعي (سيارة)	المستهلك موضوع للبيع لا للإجارة، أما الانتفاعي فتصح إجارته.
ثبوته في الذمة	عيني (موجود بعينه) دين (قرض، ثمن مؤجل)	الدين لا يباع قبل قبضه، خلافا للعين يجوز بيعها حالا ومؤجلا

قروض، أسهم).		
تمائل آحاده قيمي (ليس له مثل مطابق، المتلي يضمن بمثله والقيمي ( Fungible Assets مثل النقود والسلع) مقابل Non- fungible أصول فريدة) (له أمثال في السوق) مثلي	الاستثمار	نام غير نام
يقابل فكرة السيولة والتبادل في الأسواق.(Fungibility)	بحسب مالكه	عام (بيت المال، أوقاف) خاص
		التصرف في المال العام مرتبط أساساً للتمييز بين الملكية العامة (البنية التحتية) والخاصة (الممتلكات الفردية)

## 2.نشأة وتطور المالية:

### 1.2.نشأة وتطور المالية الإسلامية:

تستمد المالية الإسلامية من فقه المعاملات المالية، وهي تلك القواعد والأحكام الشرعية التي تنظم تبادل الأموال والحقوق بين الناس بقصد تحقيق مصالحهم ودفع المفساد عنهم. وقد أولى علماءنا السابقون عناية قصوى بهذا الموضوع وألفوا فيه كتباً، إضافة إلى أن جميع كتب الفقه تتضمن أبواباً عن المال وأسباب كسبه.

وفيما يلي بيان لأهم هذه الكتب، مع تحديد إضافاتها العلمية:

#### ▪ كتاب الخراج لأبي يوسف(ت183هـ):

كتبه بطلب من هارون الرشيد حيث جاء في مقدمته: «إن أمير المؤمنين سألني أن أضع له كتاباً جامعاً يعمل به في جباية الخراج، والعشور ( الرسوم التي تؤخذ على حركة التجارة ) والصدقات والجوالي - أي الجزية - وغير ذلك، مما يجب عليه النظر فيه، والعمل به، وإنما أراد بذلك رفع الظلم عن رعيته ، والصالح لأمرهم».

الكتاب	موضوعاته	القراءة الاقتصادية المعاصرة
الخراج لأبي يوسف (ت183هـ)	أحكام الأراضي الزراعية (الخراج)، أحكام الجزية، العشر والزكاة، المالية العامة للدولة (توجيه المال إلى المصالح العامة)، العدالة في جباية الضرائب، التنمية الزراعية والاقتصادية، مراقبة وحماية السوق (الاحتكار)	الكتاب ليس في الخراج فحسب، وإنما تصور شرعي وعلمي لإدارة المالية العامة للدولة الإسلامية وضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الموارد والنفقات. فهو بمثابة دستور مالي واقتصادي مبكر، جمع بين التشريع الشرعي والممارسة التطبيقية، وربط بين العدل المالي وقوة الدولة واستقرار المجتمع.

#### ▪ كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى 224هـ:

ويعتبر هذا الكتاب من أوسع وأشمل الكتب التراثية التي تناولت النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، جمع فيه بين النصوص الشرعية والآثار والتجارب العملية في تدبير المال العام.

الكتاب	موضوعاته	القراءة الاقتصادية المعاصرة
كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم (224هـ)	مفهوم المال وبيت المال، أحكام الفيء، أحكام الجزية، الخمس، الصدقة، الزكاة، العُشور (الضرائب)، الوقف، الإنفاق العام، البعد الأخلاقي في الاقتصاد.	جمع كل موارد الدولة المالية (الزكاة، الخراج، الجزية، العُشور، الغنائم، الفيء، الوقف...) وربطها بمقاصدها الشرعية والاقتصادية والاجتماعية. لذا فهو يعد أول موسوعة مالية في الإسلام. فهو بمثابة خريطة مالية للدولة الإسلامية المبكرة، جمع بين العدالة الاجتماعية (الزكاة)، والتنمية الاقتصادية (الخراج والوقف)، والسياسة المالية (الجزية والعُشور)، وحوكمة المال العام (الرقابة والشفافية).

■ كتاب الكسب لمحمد بن الحسن الشيباني (243هـ):  
وهو كتاب مع صغر حجمه في غاية من الأهمية حيث عالج موضوعات مهمة

الكتاب	موضوعاته	القراءة الاقتصادية المعاصرة
الكسب لمحمد بن الحسن الشيباني (ت243هـ)	الكسب والإنتاجية، ومشروعية العمل، إظهار المفهوم الإسلامي للغنى والفقير، والحاجات الاقتصادية، أنواع الكسب، ضوابط الكسب المشروع، التكافل الاجتماعي من خلال الكسب	يعد أول محاولة لصياغة نظرية إسلامية في الاقتصاد الفردي والعمل المنتج، ركز على: <ul style="list-style-type: none"> <li>• قيمة العمل في بناء الاقتصاد.</li> <li>• أخلاقيات السوق والمعاملات.</li> <li>• العلاقة بين الكسب والتنمية الاجتماعية.</li> <li>• رفض البطالة والاعتماد على الإعانات بلا ضرورة.</li> </ul>

■ كتاب التبصر بالتجارة للجاحظ (ت255هـ):

الكتاب	موضوعاته	القراءة الاقتصادية المعاصرة
التبصر بالتجارة للجاحظ (ت255هـ)	أهمية التجارة، أخلاقيات التجار، رأس المال وإدارة المخاطر، التخصص وتقسيم العمل، الأسفار والتجارة الدولية، علاقة التاجر بالسلطة، التربية التجارية	يمكن اعتباره أقرب إلى دليل إرشادي للتاجر الناجح يجمع بين: <ul style="list-style-type: none"> <li>• الأخلاق (الصدق، الأمانة، العدل)</li> <li>• الاقتصاد (فهم السوق، إدارة رأس المال، تنويع الاستثمار)</li> <li>• الاجتماع (الثقة، السمعة، التعامل مع السلطة)</li> <li>• الإدارة (تقسيم العمل، التخصص، إدارة المخاطر)</li> </ul> أي أنه نص مبكر في اقتصاد الأعمال والتجارة، يوازي ما نسميه اليوم بـ كتب إدارة الأعمال والتسويق التجاري.

■ كتاب الأموال للإمام أحمد بن نصر الداودي المالكي المتوفى 402هـ

الكتاب	موضوعاته	القراءة الاقتصادية المعاصرة
كتاب الأموال لأحمد الداودي (ت402هـ)	الموارد المالية للدولة، العدالة في توزيع الموارد المالية، أحكام الصدقات، الكفاف والفقير والغنى.	محاولة لصياغة نظرية مالية إسلامية تطبيقية تراعي: <ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستدامة من خلال تنويع الموارد</li> <li>• العدالة في فرض وتوزيع الضرائب</li> <li>• محاربة الفساد</li> <li>• التكيف مع الخصوصيات الاقتصادية المحلية.</li> <li>• البعد الأخلاقي في إدارة المال العام.</li> </ul> فهو حلقة متقدمة في تطور الفكر المالي الإسلامي، انتقل فيه من الطرح النظري (عند أبي يوسف وأبي

عبيد) إلى معالجة أكثر عملية ومرتبطة بسياق المغرب الإسلامي.

■ كتاب الفلاحة والمفلوكين (الفقر والفقراء) لأحمد للدلجي (ت 799هـ):

الكتاب	موضوعاته	القراءة الاقتصادية المعاصرة
الفلاحة (الفقراء) والمفلوكين للدلجي (ت 799هـ)	تعريف الفقر وأنواعه، أسباب الفقر، الآثار الاجتماعية للفقر، المعالجة الشرعية والاقتصادية للفقر (الزكاة الوقف، العدالة الاقتصادية)، نقد سياسات الحكام والولاية	أحد أوائل الدراسات في اقتصاديات الفقر، فهو نص مهم في فهم كيف نظر الفكر الإسلامي إلى العدالة الاجتماعية وضرورة تحقيق توازن بين الدولة والمجتمع والفرد في إدارة الموارد.

تعليق وتحليل

هذه الكتب المتخصصة في المال ليست مجرد استعراض للنصوص الشرعية، بل تمثل بنية متكاملة للفكر الاقتصادي الإسلامي:

- اقتصاد الدولة والمالية العامة (كتاب الخراج و كتاب الأموال)
- اقتصاد الفرد والعمل (كتب الكسب)
- اقتصاد المجتمع ( كتاب الفقراء الفلاحة والمفلوكين)

أي أننا أمام رؤية شاملة تغطي: الدولة – الفرد – المجتمع. وهي تعكس تطور الفكر المالي الإسلامي بصورة تدريجية، حيث بدأ من التنظيم المالي للدولة (الخراج، الأموال)، ثم انتقل إلى ضبط سلوك الأفراد في الكسب والتجارة (الكسب، التبصر بالتجارة)، ثم وعي بأزمات الفقر والإفلاس (الفلاحة والمفلوكين)، وانتهى إلى مرحلة موسوعية تدمج بين الفقه والتاريخ (الأموال للداودي) وبذلك فإن هذه الكتب تمثل معًا خارطة تطور المالية الإسلامية من البعد الفقهي العملي إلى البعد الاجتماعي والاقتصادي الشامل.

الكتاب	المجال الاقتصادي	القيمة المضافة
الخراج	مالية عامة-جباية	ضبط الضرائب بعدالة
الأموال	ايرادات وتوزيع	تنوع الموارد-العدالة في التوزيع
الكسب	اقتصاد فردي	أخلاقيات العمل والكسب المشروع
الفلاحة والمفلوكين	ظاهرة الفقر	التحليل الاجتماعي لظاهرة الفقر

وعليه نخلص إلى أن المالية الإسلامية هي ذلك النشاط الذي يبحث في طرق إدارة الموارد وتوظيفها وتوزيعها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية

- (إدارة) جمع وتنظيم المال
- (الموارد المالية) يشمل: الزكاة والوقف وعوائد الاستثمارات وايرادات الثروات الطبيعية وعوائد أملاك الدولة.

- (توظيفها) أي تشغيلها واستثمارها بطريقة تجعلها تنمو وتثمر، كاستثمار أموال الزكاة، وتشغيل أموال الوقف، واستثمار فوائض بيت المال في مشاريع تنموية عن طريق الصكوك الإسلامية.
- (وتوزيعها) تعني صرف الأموال في مصارفها الشرعية (الزكاة، الكفارات)، أو ما يحقق مصلحة الأمة وحاجات المجتمع (البنية التحتية، التكافل الاجتماعي، الأمن والدفاع).

## 2.2. نشأة وظهور علم المالية المعاصر:

يهتم علم المالية بتخصيص الموارد المالية وإدارتها وطرق الاستحواذ والاستثمار، أي: أنه يتعامل مع الموضوعات ذات العلاقة بالنقود والأسواق<sup>(1)</sup>. ويشمل: التمويل، الاستثمار، إدارة المخاطر، التوزيع والاستخدام.

وتعتبر المالية فرع من فروع علم الاقتصاد، انتقل من مجرد موضوعات وصفية إلى علم يتطلب التحليل الدقيق والشامل والفهم العميق للنظريات الاقتصادية، حتى نص مرتون (2012) إلى أن علم المالية قاد علم الاقتصاد خلال العقود الأخيرة. وقد ظهرت المالية كعلم أواسط القرن العشرين، فقد كان ينظر إليها أنها جزء من علم الاقتصاد يهتم بدراسة أدوات التمويل.

ومع انتشار الأسواق المالية (الانتعاش الصناعي) في عشرينيات القرن الماضي ظهرت الحاجة إلى البحث عن مصادر التمويل، وتنامى الوعي بتوفير السيولة ودراسة المصادر الخارجية للمشروعات. خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي ومع ظهور الركود الاقتصادي ركزت المالية على المناحي الدفاعية من أجل بقاء المنشأة، والحفاظ على السيولة وتجنب الإفلاس. بعد الخمسينيات انتقل تركيز المالية إلى جانب الاستثمار سيما مع ظهور الحاسب الآلي الذي ساهم في تزويد المدير المالي بالمعلومات التي تساعده على اتخاذ القرار، وتطوير نماذج التقييم. وخلال فترة السبعينيات شهدت المالية فتحة جديدة في نموذج تسعير الخيارات. وفي الثمانينيات تم تطوير النماذج الموجودة دون ابتكارات حقيقة في المجال. وللمالية مبادئ ونظريات تم استمدادها من المحاسبة والاقتصاد

الوظيفة	العلم
عملية إدارية تهتم باتخاذ القرارات في ضوء المعلومات التي يفرزها النظام المحاسبي	المالية
جمع البيانات وتسجيلها بصورة صحيحة	المحاسبة
اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج والتسويق	الاقتصاد الجزئي
تقدير مؤشرات النمو الاقتصادي والتضخم	الاقتصاد الكلي

### نص للقراءة

أكد الباحث الاقتصادي الفرنسي موريس ألي الذي قضى 30 سنة في خدمة النظام الرأسمالي، ونال جائزة نوبل في الاقتصاد إلى أن الخروج من الأزمة المالية يتطلب:

1. جعل نسبة الفائدة صفر (يعني لا ربا)
2. تخفيض الضرائب إلى 2٪ (يعني نسبة الزكاة تقريبا)

(1) محمد قندوز، المالية الإسلامية، ص10.

### ➤ أسئلة المحاضرة:

- المالية الإسلامية أھو جزء من علم الاقتصاد الإسلامي أم أنه فرع من علم المالية التقليدية
- ما الفرق بين المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي
- الفرق بين المالية الخاصة والمالية العامة
- التعريف الاقتصادي للمال
- الفرق بين علم المالية والعلوم القريبة منه؟

### أهداف المحاضرة:

في نهاية هذه المحاضرة سيكون الطالب قادراً على:

- إدراك مفهوم المال والتفريق بين المال والثروة.
- التعرف على أهم مرتكزات المالية الإسلامية.
- التمييز بين النظام البنكي التقليدي والنظام المالي الإسلامي.
- تعميق فهم الطلبة لمبدأ تقاسم الربح والخسارة.
- إدراك البعد الأخلاقي في المعاملات المالية الإسلامية.

## أسئلة تمهيدية

- ما الفرق بين "المال" و"الثروة" في نظركم؟<sup>(1)</sup> وهل يجوز أن ينمو المال دون وجود عمل أو إنتاج؟<sup>(2)</sup>
- هل ترون أن النظام البنكي التقليدي عادل في توزيع المخاطر بين البنك والذبون؟<sup>(3)</sup>
- إذا كانت البنوك التقليدية تحقق أرباحاً من الإقراض، فكيف تحقق المصارف الإسلامية أرباحها رغم أنها لا تأخذ الفائدة؟<sup>(4)</sup>
- ما الحد الفاصل بين الغرر ومخاطر الأعمال (المخاطرة المشروعة)؟<sup>(5)</sup>

المالية الإسلامية ليست مجرد نظام بديل عن المالية التقليدية، بل تقوم على مجموعة من المرتكزات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق العدالة والاستقرار والتنمية الحقيقي، وأهم هذه الأسس هي:

### أولاً: تحريم الربا واستبداله بمبدأ تقاسم الأرباح والخسائر:

الربا يُعتبر كسباً بلا مخاطرة، وهذا يؤدي إلى تركّز الثروة في يد فئة محدودة من الناس، وهذا خلاف ما تدعو إليه المالية الإسلامية من المشاركة بين رأس المال وصاحب المشروع أو المستثمر الذي يحتاج إلى تمويل، وبذلك يكون قد قلل من كلفة رأس المل على المشروع، فبدلاً من أن تذهب سيولته لدفع أقساط الدين وزيادتها الربوية يتحصل الممول على الأرباح بقدر مشاركته إن ربح المشروع، وهذا أدعى للعدالة<sup>(6)</sup>.

### ثانياً: ارتباط المال بالنشاط الحقيقي:

(1) المال: هو الوسيلة التي نستخدمها للتبادل والشراء (كالنقد أو الأوراق المالية) الثروة: هي مجموعة الأصول الحقيقية التي يمتلكها الفرد أو المجتمع (مثل العقارات، المصانع، البضائع، الذهب..). بمعنى آخر: المال وسيلة، والثروة نتيجة.

→ هذا السؤال يقودك لاحقاً إلى مبدأ ارتباط المال بالنشاط الحقيقي في المالية الإسلامية. → هذا يمهد لمبدأ تحريم الربا ومشكلة اكتساب المال بلا مخاطرة.

"تخيل أن معك ورقة نقدية قدرها مليون سنتيم. هل هي ثروة؟ لا، إنها مجرد أداة. لكن إذا اشتريت بها بضاعة وبعته بربح فقد تحوّلت إلى ثروة حقيقية. أما إذا تركتها في بنك وأخذت عليها فائدة دون أي مجهود، فهذا يُعد كسباً بلا عمل، وهو ما ترفضه المالية الإسلامية لأنها تريد اقتصاداً منتجاً لا طفيلياً".

(2) في النظام التقليدي: نعم، من خلال الفائدة الربوية أو المضاربات المالية في المالية الإسلامية: لا يجوز أن ينمو المال إلا إذا شارك في نشاط حقيقي (تجارة، صناعة، استثمار)، لأن الربح في الإسلام مرتبط بالمسؤولية والمخاطرة وليس بالزمان فقط.

(3) في القرض الربوي التقليدي، البنك يعطي المال ويضمن لنفسه الربح مسبقاً عبر الفائدة، سواء نجح المشروع أو فشل. أما الذبون فيتحمل كامل المخاطر، لأنه إن ربح دفع الفائدة، وإن خسر يبقى مطالباً بالدين! هذا يُعد خللاً في العدالة الاقتصادية، لأن من يحصل على المكسب يجب أن يتحمل جزءاً من الخسارة.

(4) المصارف الإسلامية فلا تأخذ الفائدة، لكنها تحقق أرباحها من أنشطة استثمارية وتجارية حقيقية، من خلال صيغ تمويل مشروعة، من خلال: المرابحة، المضاربة، الإجارة، المشاركة.

(5) المخاطرة الغرر مفرطة وغير محسوبة وهي ناتجة عن غبن أو غش أو بيع مالا يملك، أما في الأعمال فهي معقولة ناتجة عن تقلبات السوق أو الجهد التجاري

(6) ينظر: أحمد فايز، أسس الاقتصاد الإسلامي واثرها على النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي، أفلو، العدد 01 (2020)، ص 617.

في المالية الإسلامية يجب أن يرتبط المال بالنشاط الحقيقي، فلا يجوز تحقيق عوائد مالية من معاملات وهمية أو مضاربات خالصة. فكل تمويل يجب أن يعتمد على سلعة، خدمة، أو أصل حقيقي (كالمرابحة، السلم، الاستصناع).

فإذا كان التمويل التقليدي في أغلب الحالات يعتمد على ذمة المستفيد، ويُقدّم على أساس قدرته على السداد دون أن يرتبط بعملية إنتاجية حقيقية، فإن التمويل الإسلامي يُقدّم على أساس مشروع استثماري حقيقي يتلافى قدر الإمكان الوقوع في فخ الدين والعجز عن السداد.

ومن أجل ذلك نجد أن لذا النظام المالي الإسلامي شجّع على:

• **الزكاة والصدقات** حتى يدفع الأغنياء إلى تشغيل أموالهم في مشاريع منتجة لتفادي تناقص الثروة.

• **الأوقاف** (استثمار اجتماعي) لدعم الاقتصاد الحقيقي في الخدمات والبنية التحتية.

• **الاحتكار والاكتمال** لما يتضمنه من حبس السلع دون حاجة.

ولا يخفى أن ارتباط المال بالنشاط الحقيقي يمنع من **تضخم الفقاعات المالية** ويحافظ على الاستقرار الاقتصادي.

وتضخم الفقاعات المالية هو مصطلح اقتصادي يُقصد به ارتفاع الأصول (مثل العقارات أو الأسهم أو العملات الرقمية) بشكل كبير وسريع دون أن يقابله نمو حقيقي في الاقتصاد الواقعي، ثم ما يليث أن ينفجر هذا الارتفاع فجأة لتتهار الأسعار فجأة.

مثل: ارتفاع أسعار العقارات في أمريكا سنة 2018 وما أعقبه من أزمة مالية.

### **ثالثاً: تحريم الغرر والمقامرة والمخاطرة المفرطة:**

على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يرى في صناعة القمار مصدراً للغيرادات والضرائب، إلا أن التقييم الاقتصادي المحايد يظهر أن مفسده أكثر بكثير من منافعه، ولذا منعه الله تعالى بقوله: (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) **فالقمار لا ينتج قيمة اقتصادية حقيقية**، بل يقتصر على نقل ثروة من شخص إلى آخر، فما يكسبه طرف يخسره آخر، مما يعني أن القيمة الكلية للاقتصاد لا تزيد. والقاعدة الاقتصادية تقول: إن الإنفاق حينما يُوجّه إلى أنشطة غير منتجة فإن النمو الاقتصادي يتباطأ<sup>(1)</sup>.

وتشير بعض الدراسات إلى أن كل 1 دولار من دخل صناعة المقامرة يُكلف المجتمع من 3 إلى 5 دولارات في شكل خسائر اجتماعية واقتصادية.

ومن أمثلة المعاملات المعاصرة التي لها تعلق بالقمار والمراهنات:

- **سوق البورصة** جُلها تقوم على أساس المضاربة على الأسعار، وهذه المضاربة من شأنها أن تؤدي إلى تقويم الأسهم في البورصة بأكثر من قيمتها الحقيقية أو أقل بكثير، كما أن عقود البورصة ليس من شأنها أن يسلم البائع ما باع، ولا المشتري ما اشترى، بل هي مجرد مراهنات على الربح من خلال عقود آجلة ومستقبلية، لا تسليم فيها ولا استلام، إنما يتم التحاسب فيها على فروق الأسعار، وبهذا ينشأ اقتصاد وهمي مضاربي بعيد عن الاقتصاد الحقيقي والمستثمر الصغير يقوم ربحه على أساس الحظ واليانصيب، وليس على أساس التحليل المالي ودراسة الميزانيات، فإنه غير قادر على ذلك، وحتى لو

(1) أسلحة الدمار المالي الشامل ص46، 47، حلول اقتصادية من التمويل الإسلامي ص358، أحمد الجهني، تحريم القمار وأثره في علاج الأزمات الاقتصادية، ص

استعان ببعض المحللين، فإن هؤلاء المحللين غير مسؤولين، وقد يغشونه ويدلسون عليه دون أي مسؤولية عليهم، والكبار في البورصة يخدعون الصغار، ويستنزفون مدخراتهم، ويوقعونهم في الإفلاس<sup>(1)</sup>.

- المشتقات المالية، وهي عبارة عن عقود مالية للمستقبل، تُستخدم للحماية من المخاطر أو لتحقيق أرباح من توقعات الأسعار، وسميت مشتقات لأنها تشتق من قيمة شيء آخر.

تخيل أنك تريد شراء سيارة بعد 6 أشهر، لكنك تخاف أن يرتفع سعرها من 100 مليون إلى 120 مليون، فتنفق مع البائع اليوم على عقد مشتق:

بعد 6 أشهر أشتري السيارة منك بـ 100 مليون مهما كان السعر في السوق

إذا ارتفع السعر إلى 120 → ربحت 20 مليون

إذا نزل إلى 90 → خسرت 10 مليون (لأنك التزمت بالسعر الأعلى)

وقد أكد الخبراء وأصحاب البصيرة من علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار كما تقود إلى أزدل الأخلاق، كما أنها تسبب الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام، وما حدث في أسواق دول شرق آسيا ليس منا ببعيد<sup>(2)</sup>.

- عقود الاختيارات: هو اتفاق يعطيك الحق - وليس الالتزام - في شراء أو بيع أصل معين

(مثل سهم، ذهب، عملة...) بسعر محدد مسبقاً وفي وقت معين في المستقبل.

مثاله: تخيل أنك تريد شراء هاتف ذكي سعره اليوم 1,000 دولار، لكنك غير متأكد إن كان سعره

سيرتفع قريباً. فتذهب إلى البائع وتقول له: أعطيك الآن 50 دولاراً، وفي المقابل تعطيني حق شراء الهاتف بعد شهر بنفس السعر 1,000 دولار مهما كان سعره.

وفي أسواق المال، كثير من المتداولين لا يشترون الأصل فعلاً، وإنما يشترون وبيعون عقود

الاختيار نفسها بهدف الربح من تقلبات السعر فقط → وهذا يجعلها أشبه بالمقامرة المالية وليس استثماراً حقيقياً.

- البيع على المكشوف:

تخيّل السيناريو التالي: شخص يستعير سهماً من شركة "أ" من صديقه أو من وسيط مالي (البنك

أو منصة التداول

يقوم ببيعه فوراً في السوق بسعره الحالي، وليكن 100 دولار.

بعد فترة، ينخفض سعر السهم إلى 60 دولاراً.

فيشتري السهم من جديد من السوق بـ 60 دولاراً، ثم يعيده لصاحبه.

الربح = 100 - 60 = 40 دولاراً (ناقص العمولة أو الفائدة على الاستعارة)

وفضلاً عن انتهاكه للمبادئ الإسلامية المتعلقة بالفائدة، يتضمن البيع على المكشوف بيع سلعة لا

يملكها الشخص، وهو ما يعد من الغرر

- التأمين التقليدي:

هو أن يدفع شخص ما أقساطاً لشركة التأمين طوال عمر وثيقة التأمين للحماية من التداعيات

السلبية المحددة في الوثيقة، وتستثمر شركة التأمين هذه الأقساط ومن العوائد التي تحققها جراء ذلك تكون

قادرة على دفع تعويضات المؤمن عليهم.

(1) ينظر: أحمد الجهني، تحريم القمار وأثره في علاج الأزمات الاقتصادية، ص

(2) الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني ص17.

يُعتبر التأمين التقليدي من الغرر لعدة أسباب؛ أولاً، الفائدة التي يحصل عليها الفرد، الذي يدفع أقساط التأمين تتوقف على حدوث نتيجة غير متوقعة وسلبية في المستقبل، قد يحدث أو لا يحدث، وعندما تكون النتائج غير مؤكدة، يُعتبر ذلك غرراً.

#### **رابعاً: تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة:**

المالية الإسلامية ليست فقط تمويلاً، بل أداة لمعالجة الفقر والبطالة، وحينما كان الإحسان الاختياري عاجزاً لوحده في حل مشكلة التوازن في الثروة، احتيج إلى وسيلة إلزامية، ولذا انفرد تشريع الزكاة بإلزام الغني بأداء جزء من ماله في شكل زكاة بغرض تحقيق التوازن المادي بين مختلف الطبقات الاجتماعية وتوفير حق الكفاية لكل فرد.

وبتطبيق قانون تناقص المنفعة الحدية<sup>(1)</sup> على الغني والفقير نجد أن الغني لديه دخل كبير، أي أن "الوحدة الأخيرة من المال" لا تعني له الكثير، لأنه أشبع معظم حاجاته بالفعل. بينما الفقير لديه دخل قليل، أي أن "الوحدة الأخيرة من المال" تعني له الكثير، لأنها تسد حاجة ضرورية (طعام، دواء، لباس) وبما أن الإشباع من المال يقل عند الغني ويزيد عند الفقير، فإن توزيع الدخل عبر الزكاة يرفع السعادة العامة للمجتمع أكثر مما يُنقصها من الأغنياء.

#### **صور أخرى عن التوزيع العادل للثروة:**

- الشركة: وتفيد في دراسة دخول عوامل الإنتاج (توزيع الدخل) .  
- المساقاة والمزارعة والإجارة: وتفيد في دراسة دخول عوامل الإنتاج (توزيع الدخل على العمل ورأس المال والأرض).

- إحياء الموات: وتفيد في دراسة الملكية (توزيع الثروات)

#### **خامساً: تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة**

وضعت المالية الإسلامية منظومة متكاملة تحقق توازناً دقيقاً بين المصلحة الخاصة (ربح الفرد) والمصلحة العامة (استقرار المجتمع وعدالته)، فلا تُطلق حرية الفرد بلا ضوابط كما في الرأسمالية، ولا تُصادرهما بالكامل كما في الاشتراكية، بل تضبطها بضوابط أخلاقية وتشريعية تضمن عدالة التوزيع مع تحفيز الإنتاج.

كيف تحقق المالية الإسلامية بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة		
الأداة	خدمة المصلحة الخاصة	خدمة المصلحة العامة
إباحة التجارة وتحقيق الربح	تشجيع الأفراد على الكسب والاستثمار	تحريم الغش والاحتكار
تحريم الربا	منع استغلال الفقراء	انخراط الأغنياء للمشاركة في تنمية الاقتصاد
مشروعية العقود القائمة على المشاركة (المضاربة، الشركة)	تمكين المستثمرين من تحقيق الأرباح	توزيع المخاطرة والربح بما يخلق تنمية حقيقية
الزكاة	تطهير مال الغني وتنميته	إعادة توزيع الثروة بما يخدم الفئات المحتاجة

(1) كلما زاد استهلاك الشخص من نفس الشيء، فإن المنفعة أو الإشباع (المتعة أو الفائدة) التي يحصل عليها من الوحدة الأخيرة تقل تدريجياً  
مثال: شرب الماء بعد عطش شديد: الكأس الأول (إنعاش كامل وارتواء قوي).. الكأس الثاني: مازال مفيداً لكنه أقل من الأول.. الكأس الثالث: الشعور بالتخمة والامتلاء.

تحريم الاحتكار

ضمان منافسة شريفة بين التجار

حماية المستهلك من الاستغلال

### سادسا: قدرة البنوك الإسلامية على تعبئة المدخرات أكثر من البنوك التقليدية:

تتفوق البنوك الإسلامية على غيرها من البنوك في تعبئة المدخرات، وقد أكد التقرير الذي أنجزه الاتحاد الدولي الإسلامي لسنة 1997م، والذي شمل أغلب البنوك الإسلامية المنتشرة عبر العالم، إذا تزايد حجم الودائع لدى هذه البنوك من حوالي 41.6 مليار دولار سنة 1993 إلى حوالي 112.6 مليار دولار سنة 1997م، أي بزيادة قدرها 170 بالمائة خلال أربع سنوات.

### أسئلة ختامية:

➤ ما هو الفرق بين الأسس الاقتصادية للمالية الإسلامية والأسس المالية للاقتصاد الإسلامي؟

### أهداف المحاضرة:

في نهاية هذه المحاضرة سيكون الطالب قادراً على:

- إدراك الفرق بين العدالة الاجتماعية في النظامين الاشتراكي والإسلامي.
- التعرف على أهم الأسس الاجتماعية للمالية الإسلامية.
- التعرف على أهم الأسس الأخلاقية للمالية الإسلامية.
- المقارنة بين التوازن العام الوضعي والتوازن في الاقتصاد الإسلامي.
- الوقوف على أخلاقيات التمويل الإسلامي.

## أسئلة تمهيدية

- ما الفرق بين العدالة الاجتماعية في النظام الاشتراكي والنظام الإسلامي؟
- ما الذي تستخلصه من النص الآتي:  
السوق الرأسمالية لا تملك آلية طبيعية لضمان العدالة الاجتماعية، فهي تولد الثروة لكنها لا توزعها بعدالة". جون غالبريث اقتصادي أمريكي

أولاً: الأسس الاجتماعية للمالية الإسلامية:  
تتركز المالية الإسلامية على مجموعة من الأسس الاجتماعية، يمكن ايجازها في عنصرين أساسيين:

### 1. تحقيق العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية هي تعاون الأفراد في مجتمع متحد، يحصل فيه كل عضو على فرص متساوية وفعلية.  
وهي تشمل:

- تمويل مشاريع التعليم والصحة
  - دعم الجمعيات الخيرية والبرامج الإنسانية
  - قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة
  - توسيع الخدمات البنكية للفئات الهشة والمحرومة من الخدمات المالية
- ومن الآليات التي تعتمد عليها المالية الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية:
- الزكاة لإعادة توزيع الثروة
  - الصدقة والوقف:
  - تحريم الربا، لحماية الفئات الضعيفة من الاستغلال المالي.
  - نظام الإرث، لمنع تجمع الثروة في يد واحدة.

العنصر	النظام الرأسمالي	النظام الاشتراكي	النظام الإسلامي
الملكية	فردية بالأساس	جماعية (الدولة)	مشتركة (فردية، عامة، الدولة)
التوزيع	عبر السوق والضرائب	عبر الدولة مباشرة	عبر الزكاة، الوقف، الدولة
الخدمات الاجتماعية	متاحة لكن حسب القدرة والدولة	مجانية وشاملة	التزام ديني ومجتمعي (الزكاة، الوقف)
العدالة الاجتماعية	هدف ثانوي (تصحيح السوق)	هدف رئيس (تقليص الفوارق)	هدف أصيل (تكافل وعدالة)
المشكلات	تفاوت طبقي واسع	بيروقراطية	ضعف التطبيق في العصر الحديث

مثال: مساهمة أدوات السياسة المالية في العدالة الاجتماعية بدولة الكويت:

أ- المشاريع الداخلية:

الجدول رقم 2: عدد المستفيدين من خدمات صندوق الزكاة الكويتي خلال الفترة 2012 الى 2014.

المجموع	2014	2013	2012	البيان
16909	4441	4401	8067	الأيتام
2895	775	651	1469	الطلبة
4191	1251	1500	1440	الفروض
106402	35776	36728	33898	عدد الأسر الفقيرة
130397	42243	43280	44874	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من قسم التحصيل والزكاة.

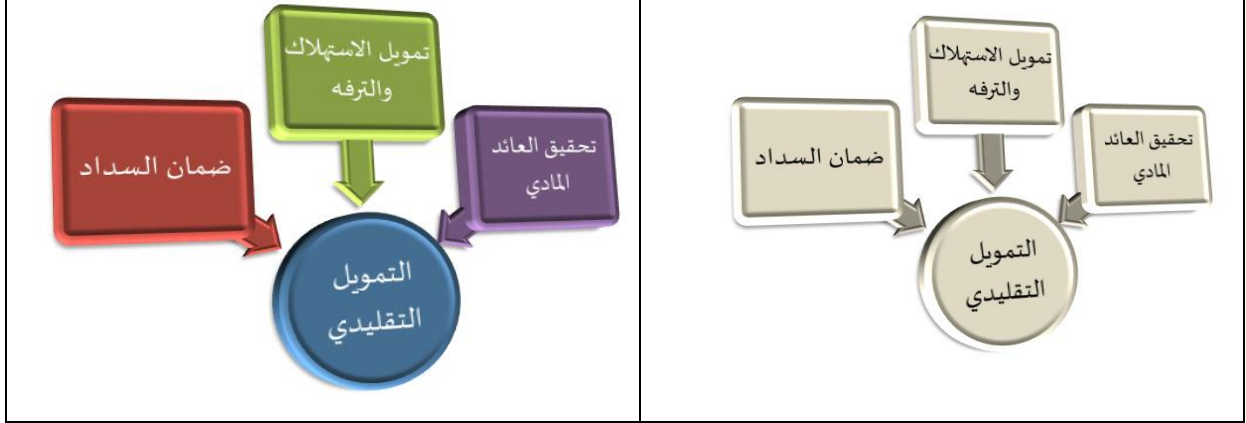
الجدول رقم 3: مساهمة الادوات المالية الاسلامية في القطاعات الرئيسية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية بدولة الكويت.

المجموع	2014	2013	2012	البيان
35	11	16	8	القطاع الصحي
84	19	22	43	القطاع التعليمي
91	30	23	38	القطاع الاجتماعي
29	9	6	14	القطاع الاقتصادي
540	196	145	199	مشاريع أخرى
779	265	212	302	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من قسم التحصيل والزكاة.

## 2. المسؤولية الاجتماعية:

تعرف المسؤولية الاجتماعية بكونها التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمشاركة في بعض الأنشطة والأفكار والمشاريع الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية للأطراف المرتبطة به والمتأثرة بنشاطه(1).



(1) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث 1.421، ص2004 والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية

## ثانياً: الأسس الأخلاقية للمالية الإسلامية:

قراءة ممهدة:

➤ ما الذي تستخلصه من هذا النص؟

من أكثر العبارات تأثيراً في علم الاقتصاد قول آدم سميث (1776): "نحن لا نحصل على طعامنا من إحسان الجزار أو الخباز أو صانع الجعة، وإنما من مراعاتهم لمصالحهم الخاصة. نحن نخاطب في تعاملنا معهم حبهم لأنفسهم، ولا نخاطب إنسانيتهم أو إحسانهم".  
الدافع وراء النشاط الاقتصادي ليس الإحسان، وإنما المصلحة الذاتية.

➤ ماهي قراءتك لهذا الجدول؟(1).

### الجدول 01: المعايير الأخلاقية لصندوق "الكرامة القائم على الأخلاقيات"

أنشئ هذا الصندوق الاستثماري في فرنسا في 08 سبتمبر 2009 م من قبل المصرف الإقليمي للخصم والودائع (BRED) التابع لمجموعة المصرف الشعبي (Banque Populaire).  
ومن منظور القيمة المضافة الاجتماعية والإنسانية يستبعد هذا الصندوق القطاعات التالية:

- صناعات أو خدمات الأسلحة.
- القمار والكازينوهات.
- إنتاج وتجارة الخمر والتبغ والمنتجات التي تتضمن لحم الخنزير.
- صناعة التسلية (الجنس، الموسيقى، الإعلام، السينما).
- الفنادق والمطاعم.
- الخدمات المالية التقليدية (المصاريف، التأمين).
- المعادن الثمينة (الذهب والفضة).
- وأي قطاع آخر يمكن أن يكون على النحو المحدد بعدم مطابقته للقواعد المعتمدة من قبل سلطة المرجعية الأخلاقية.

(\*) يستبعد الصندوق كل شركة تتجاوز النشاطات المذكورة أعلاه نسبة 05% من حجم أعمالها استناداً إلى آخر تقرير مالي لها.

Source : Promepar Karama, Gestion éthique Fonds commun de placement conforme aux normes européenne, Paris, 2010, P16.

بعد فشل نظرية التوازن العام<sup>(2)</sup> عن إعطاء شرح مفصل عن كيفية عمل السوق، اتجه بعض المفكرين الفرنسيين سنة 1989 إلى المناداة بإحداث قطيعة نهائية مع النموذج الاقتصادي الليبرالي

(1) نلاحظ من خلال هذا الجدول أن البنوك والصناديق الغربية تتجه إلى التمويل الأخلاقي، وذلك بوضع قائمة للأنشطة المالية أو الاستثمارية التي لا تقوم بتمويلها لكونها غير أخلاقية.

(2) عبارة عن نموذج رياضي يفسر كيف يمكن أن تتوازن الأسواق عبر قوى العرض والطلب، وهي غير كافية لوحدها مالم تعزز بتوازن أخلاقي يضمن العدالة والتكافل، فهي تركز على الكفاءة (هي عبارة عن افتراض ضمني فقط)

الحديث، وإعادة الاعتبار إلى الأخلاق والأحكام القيمية وإدراجهما في التحليل الاقتصادي فأحدث ذلك ثورة حقيقة في النموذج النيو كلاسيكي.

ومن مظاهر ذلك:

1. تغيير الوحدة المدروسة الخاضعة للتحليل، ففي الماضي كنا ندرس السلع والخدمات واليوم أصبحنا ندرس العقود، فالسوق أصبح مجموعة من العقود بين جانبيين.
2. كنا في الماضي نتحدث عن السعر كآلية في تحديد التوازن، والآن نتحدث عن القواعد والقانون كآلية في التحديد.

مقارنة بين التوازن العام الوضعي والتوازن في الاقتصاد الإسلامي		
التوازن في الاقتصاد الإسلامي	التوازن العام الوضعي	البعد
الجمع بين المصلحة الفردية والعامية	تعظيم المنفعة أو الربح	المنطلق الفلسفي
ضوابط شرعية (تحريم الربا، تحريم الاحتكار، منع الغرر..)	ضبط العرض والطلب	الأداة الأساسية
الأخلاق مكوّن أصيل وملزم	الأخلاق افتراض ضمني	المجال الأخلاقي
يمنع التفاوت المفرط عبر الزكاة والوقف والإرث	تفاوت طبقي واسع	المخاطر
تحقيق التوازن الشامل (اقتصادي، اجتماعي، روحي، أخلاقي)	الوصول إلى الاستقرار الرياضي	الهدف النهائي

**تحريم الربا:**

لا ينبغي للمال أن يولد المال دون نشاط اقتصادي حقيقي؛ فالربح من خلال تقاسم المخاطر والمكافآت

**تقاسم المخاطر مقابل تقاسم الأرباح:**

يعزز تقاسم المخاطر بين المقرض والمقترض؛ ويتم تنفيذه من خلال المضاربة والمشارك الاستثمارات الأخلاقية:

يجب أن تتوافق الاستثمارات مع المبادئ الأخلاقية، وتتجنب الأنشطة المحرمة، وتساهم في الرعاية الاجتماعية.

**تحريم الغرر:**

يحظر عدم اليقين المفرط أو المضاربة؛ يجب أن تكون العقود شفافة مع شروط واضحة

**التمويل المدعوم بالأصول:**

يجب أن تكون المعاملات مدعومة بأصول ملموسة أو خدمات؛ بما في ذلك الإجارة والصكوك

**حظر الإثراء غير المشروع:**

يؤكد على المعاملات العادلة بالتراضي؛ ويعزز العدالة الاجتماعية والمعاملة العادل

**الشفافية والافصاح:**

ضروري للمعاملات المالية؛ يعزز الثقة والمساءلة

**السلوك الموجه بالايثار:**

أفعال تهدف إلى إفادة الآخرين؛ وتتضمن تضحية شخصية من أجل الصالح العام

جدول 02: أخلاقيات التمويل الإسلامي

القيمة	الموضوع	القاعدة
الواقع	النقود	إن النقد هو مقياس وليس قيمة في حد ذاتها، وإن الأولوية تكمن في الاقتصاد الحقيقي وعدم الرغبة في التضخم التقليدي
المسؤولية	الدين	إن الإسلام يدعو إلى الوفاء بالدين ولا يشجع الإفراط في التداين، وعليه فإن الدين يشكل مسؤولية وليس موضوعا للتبادل
الملكية المشتركة	العدالة الاجتماعية	إن الإسلام يشجع التمويل بالمشاركة ولا يرغب في المجازفة ولا في الاكتناز
التسلسل	الإنتاج والتبادل	إن الإنتاج يسبق التبادل التجاري: لا يمكن بيع شيء غير مملوك

Source : Anouar Hassoune, Cartographie de la finance islamique, 3 novembre 2009, P 06

المحور الثاني

المؤسسات المالية الإسلامية

**أهداف المحاضرة:**

تهدف هذه المحاضرة إلى تحقيق المخرجات الآتية :

- التعرف على حقيقة البنوك الإسلامية وهيكلها التنظيمي.
- الوقوف على طبيعة عمل البنوك الإسلامية.
- يُعدّد الطالب أهم الموارد المالية للبنوك الإسلامية.
- يُحدّد الطالب أهم استخدامات أموال البنوك الإسلامية.
- يُميز بين عمل البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

## أسئلة تمهيدية

- هل تعتقدون أن البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية؟ أم أنه مجرد اختلاف في التسمية؟
- برأيكم: ما الذي يجعل البنك إسلامياً؟
- إذا كانت البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا فكيف تحقق أرباحها؟
- ما نوع العمليات التي يمكن أن يقوم بها البنك الإسلامي بدلا عن الإقراض الربوي؟
- ما الفرق بين تمويل مشروع عن قرض بفائدة؟ وتمويله عن طريق الشراكة الحقيقية؟

بحسب أحدث الإحصائيات، يبلغ عدد مؤسسات التمويل الإسلامية (بنوك إسلامية كاملة أو نوافذ مصرفية إسلامية) في العالم حوالي 1,871 مؤسسة<sup>(1)</sup>. وتشير التقارير إلى أن الصناعة المالية الإسلامية (بنكاً إسلامياً + صكوك (سكوك) + التأمين التكافلي ...) لديها أصول إجمالية عالمية تبلغ نحو 3.88 تريليون دولار أمريكي لعام 2024 ووفق تقرير صندوق النقد الدولي فإن الأصول الإسلامية «تمثل أقل من 1 ٪ من الأصول المالية العالمية»<sup>(2)</sup>.

يرجع ظهور البنوك الإسلامية إلى سنة 1963 حيث سمحت السلطات المصرية بإنشاء بنك إدخار محلي إسلامي تحت مسمى (بنك ميت غمر) في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية، تجمع فيه مدخرات الناس، وتحويلها إلى تمويل لمشاريع إنتاجية بدون فائدة ربوية، ويعود تأسيسه إلى عالم الاقتصاد الإسلامي أحمد النجار، غير أن هذه التجربة انتهت بالفشل<sup>(3)</sup>. ثم تلتها تجربة مصرف ناصر الاجتماعي سنة 1971 الذي حقق نجاحاً كبيراً لا تزال آثاره إلى يومنا هذا.

وفي سنة 1975 تجسدت فكرة المصارف الإسلامية بتأسيس بنك دولي، وهو البنك الإسلامي للتنمية بجدة، ثم توالى البنوك الإسلامية في مختلف الدول العربية والغربية<sup>(4)</sup>.

**سؤال:** ما أسباب فشل بنك ميت غمر؟

### 1. تعريف البنك الإسلامي:

كلمة بنك أصلها هو الكلمة الإيطالية banco وتعني مصطبة كان يقصد بها الطاولة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة.

عرف بأنه عبارة عن مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع ويحقق العدالة الاجتماعية<sup>(5)</sup>.

وأما البنوك الإسلامية فقد عرفت اتفاقية اتحاد الدولي للمصارف بأنها: تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على التزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاء<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر:

- [https://www.dailynewsegypt.com/2025/08/24/egypts-islamic-banking-market-reaches-egp-1-303trn-in-june-2025/?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.dailynewsegypt.com/2025/08/24/egypts-islamic-banking-market-reaches-egp-1-303trn-in-june-2025/?utm_source=chatgpt.com)

(2) ينظر:

- [https://www.imf.org/external/themes/islamicfinance/?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.imf.org/external/themes/islamicfinance/?utm_source=chatgpt.com)

(3) وقد فشل هذا البنك في الاستثمار نتيجة غياب البيئة المساندة — من قانون، وتنظيم، ودعم سياسي، وموارد كافية — التي تجعل هذه الفكرة قابلة للتوسع والاستمرارية. كما أن الهياكل الاقتصادية التقليدية والمصالح القائمة ربما لم تكن جاهزة لـ "تبديل" جذري في المنهج المالي البنكي.

(4) ينظر: محمود العلجوني، البنوك الإسلامية، (الأردن: دار المسيرة)، ص 80.

(5) ينظر:

ولعل التعبير بالبنك أشمل من كلمة مصرف التي تنصرف إلى عمليات الصرافة.

## **2. الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي:**

تخضع البنوك الإسلامية في شكلها القانوني لنظام شركة المساهمة، حيث يسمح هذا النظام للمدخرين المشاركة في تأسيس البنك،

وفي الحقيقة إن الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي يشبه في خطوطه العامة الهيكل الموجود في لبنوك التقليدية، لكنه يتميز عليه بإضافة جهاز رقابي شرعي يضمن التزام المعاملات بأحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي مكونات هذا الهيكل

المرفق	حقيقته	مهامه
مجلس الإدارة	أعلى سلطة إشرافية في البنك	رسم السياسات العامة والاستراتيجيات مراقبة الأداء العام للإدارة التنفيذية اعتماد القرارات الكبرى كالخطط الاستثمارية وتمويل المشروعات
الإدارة التنفيذية العليا	يشرف عليها المدير العام	تشمل عددا من الإدارات الفرعية • إدارة التمويل والاستثمار. • إدارة الخزينة والسيولة. • إدارة المخاطر. • إدارة الموارد البشرية. • إدارة التسويق والعلاقات مع العملاء.
هيئة الرقابة الشرعية	مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه والاقتصاد الإسلامي	• مراقبة مدى التزام أنشطة البنك بأحكام الشريعة. • إبداء الرأي الشرعي في العقود والمنتجات الجديدة. • تقديم تقرير سنوي للمساهمين عن التزام البنك بالضوابط الشرعية.

## 2. طبيعة عمل البنوك الإسلامية:

تختلف طبيعة البنوك الإسلامية البنوك التقليدية، فهي تضطلع بالمهام الآتية:  
- التمويل والاستثمار عن طرؤقة المرباحة والاستصناع والسلم والإجارة والمضاربة.  
- إدرة الودائع  
- الخدمات المصرفية، كالحالات، والمدفوعات، والصكوك..

### ■ سؤال: هل يجوز للبنك الإسلامي أن يأخذ الأجرة مقابل الخدمات التي يقدمها؟

نعم يجوز للبنك الإسلامي أن يتقاضى عمولة مقابل الخدمات التي يقدمها، كفتح الحساب وإدارته، وتقديم بطاقة الدفع أو الحملات المالية، وخدمات التحويل الدولي أو المحلي، واستصدار السيكات والصكوك.

لكن هناك بعض البنوك الإسلامية تمتنع عن أخذ العمولة على الخدمات المصرفية، احتراماً لمبدأ التكافل الاجتماعي.

## 2. موارد أموال البنوك الإسلامية:

### - الحسابات الجارية:

تعتمد البنوك الإسلامية كثيراً على هذا النوع من الودائع، مما يتطلب ضرورة الاحتفاظ بسببولة كافية لمقابلة السحوبات على هذه الودائع.

وتتلقى البنوك الإسلامية عمولة مقابل تسييرها لهذا النوع من الحسابات وينظر إلى هذه الودائع على أنها أمانات أو قرض حسن من المودع إلى البنك يستخدمه بما يراه مناسباً دون إذن مسبق من المودع، على أن يتعهد البنك بردها بالكامل حال طلبها

بينما يمنح بعض البنوك الإسلامية أصحاب هذه الحسابات عوائد من صافي أرباحها شريطة ألا تكون مشروطة مسبقاً<sup>(1)</sup>

#### ■ ملاحظة:

معظم الودائع في البنك الإسلامي هي ودائع استثمار مع نسبة قليلة من الودائع الجارية - الحسابات الإيداعية: تختلف هذه الودائع عن سابقتها بأنها تتقاضى عوائد اعتماداً على النتائج المالية للبنك (دفع هبات لأصحاب هذه الودائع)

- رأس المال المدفوع، وهي الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف البنك عند بداية تشغيله.

- الاحتياطات، وهي الأموال التي تقطع بنسب معينة من الأرباح المحققة سنوياً لتضاف إلى رأس المال

- الأرباح المحتجزة، وهي الأرباح التي يتم اقتطاعها واحتجازها من المشاريع التشاركية لإعادة استخدامها لدعم المركز المالي للبنك.

- عوائد التمويل بالمرابحة، والربح هنا ليس فائدة ربوية وإنما هو مقابل خدمة التمويل وشراء الأصل.

- الإيرادات من الخدمات المصرفية، كإدارة الحسابات، والحوالات، والاستشارات، وخطابات الضمان، وعمل الوساطة في بيع الأسهم، وتأجير الخزائن الحديدية..

وتمثل نسبة عائدات الخدمات من إجمالي عوائد البنوك الإسلامية 20%<sup>(2)</sup>.

- الصكوك والأوراق المالية، وذلك عن طريق بيع الصكوك التي تمثل حصصاً في مشاريع استثمارية أو أصول ملموسة.

#### ■ سؤال: هل يمكن اعتبار الزكاة مورد من موارد البنك الإسلامي؟

إذا كُلف البنك الإسلامي بجمع الزكاة وتوزيعها أصبح في حكم العاملين عليها، فيجوز له أن يأخذ أجراً من أموال الزكاة نفسها نظير الجهد الإداري والتنظيمي، لكن شريطة أن تكون الأجرة عادلة ومناسبة للعمل الفعلي وليس ربحاً تجارياً.

وليس هناك قدر محدد لهذه الأجرة، وإنما تقدر بحسب الجهد، وفي بعض الدول (مثل السعودية وماليزيا) يتم تخصيص من 5% إلى 10% من حصيله الزكاة كحد أقصى لتغطية نفقات جمعها وتوزيعها، وليس كأجرة شخصية للعاملين.

كما يجوز له أن يستثمر في الأموال الزكوية بعد مشاورة المستحقين للزكاة.

#### 4. استخدامات أموال البنوك الإسلامية:

هناك عدة أوجه لاستخدام الأموال لدى البنوك الإسلامية، فمنها ما يقوم على الموجودات (المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة)، أو تقوم على المشاركة في الأرباح (المشاركة، المضاربة، الصكوك، الصناديق الاستثمارية)، وسيأتي معنا في المحاضرات القادمة تفصيل أكثر عن هذه العقود.

(1) ينظر: عبد السميع المصري، المصرف الإسلامي، 1988،  
(2) ينظر: حسين شحاتة، محاسبة المصارف الإسلامية، ص60.

أوجه التباين بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية	البعد
تعود إلى سنة 1963	تعود إلى سنة 1157م في مدينة البندقية	النشأة
وسيط للتبادل ومقياس للقيم	تعد النقود بمثابة سلعة يتم الاتجار فيها	النظرة إلى النقود
على أساس معدل المشاركة الاحتمالي من خلال مشاريع حقيقية	يكون على أساس معدل الفائدة المضمون والمحدد مسبقا	القيام بدور الوساطة
مباشرة الأعمال المصرفية والاستثمارية عبر صيغ تشاركية	مؤسسات تعمل على استقطاب الودائع مقابل معدل فائدة	التعريف
علاقة مشاركة ومتاجرة	علاقة مداينة	العلاقة مع العملاء
مجموعة من الصيغ الاستثمارية التشاركية	انتقائي وإقراضي	توظيف الأموال
القروض الحسنة، ودائع استثمار، إيرادات المضاربة والمشاركة والمرابحة.	فوائد القروض والودائع، عمولة خصم الأوراق التجارية، إيرادات الأنشطة غير الشرعية (بيع الخمر..)	القوائم المالية
يُحدد على أساس النتائج الفعلية للأنشطة الاستثمارية	يُحدد على أساس معدل سعر الفائدة على القروض	العائد
رأس المال، الاحتياطات، الودائع الجارية دون فائدة، الودائع الاستثمارية، عوائد الخدمات المصرفية	رأس المال، الاحتياطات، الودائع الجارية، ودائع التوفير، الاقتراض من البنك المركزي بفائدة	مصادر الأموال
رقابة داخلية وخارجية ومركزية	صور الرقابة التقليدية	الرقابة

## أهداف المحاضرة:

في نهاية هذه المحاضرة سيكون الطالب قادرا على:

- ◀ أن يعرف الطالب مفهوم المؤسسات المالية غير المصرفية وخصائصها الأساسية .
- ◀ أن يعدد أنواع هذه المؤسسات (شركات التأمين، صناديق الاستثمار، شركات التمويل، شركات التأجير التمويلي...).
- ◀ أن يشرح الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في النظام المالي .
- ◀ أن يميز بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية من حيث الوظائف والآليات.

## أسئلة تمهيدية

- عندما تسمع مصطلح مؤسسة مالية، هل نفكر دوماً في البنوك توجد مؤسسات أخرى؟  
ماهي
- برأيكم، ما المقصود بالمؤسسات المالية غير المصرفية؟ وما الذي قد يميزها عن البنوك؟
- هل سبق وأن تعامل أحدكم مع شركة تأمين أو صندوق استثمار؟ ما طبيعة الخدمات التي تقدمها؟
- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في دعم الاقتصاد وتمويل المشاريع؟
- إذا قارنا بين البنوك وهذه المؤسسات، ما أبرز الفروق التي تتوقعونها من حيث الوظائف أو طريقة العمل؟

## 1. تعريف الشركات المالية والاستثمارية:

هي مؤسسات تعمل في مجل التمويل أو الاستثمار أو إدارة الأصول وفق الطريقة الشرعية (عدم الربا، المشاركة في الربح والخسارة، تجنب القطاعات المحرمة)

### سؤال: هل هناك فرق بين البنوك الإسلامية والشركات المالية والاستثمارية؟

البنك الإسلامي أقرب إلى مؤسسات التمويل والتعامل اليومي (قروض، حسابات، بطاقات، تحويلات، فهو يربط بين المدخرين والمحتاجين للتمويل ضمن صيغ شرعية. أما الشركة المالية أو الاستثمارية الإسلامية فهي تركز على إدارة الأموال وتوظيفها في مشروعات أو محافظ طويلة الأجل، كسواء عقارات، تمويل مشاريع، تداول أسهم إسلامية، إصدار صكوك.

**مثال توضيحي:** إذا أردت شراء سيارة بضيفة المرابحة، فالمعاملة تكون مع بنك إسلامي، وأما إذا كانت تريد الاستثمار في مشروع عقاري أو صندوق أسهم متوافق مع الشريعة، فالمعاملة تكون مع شركة استثمارية إسلامية.

الشركة أو الاستثمارية الإسلامية	البنك الإسلامي	البعد
مؤسسة مالية غير استثمارية	مؤسسة مصرفية مرخصة من البنك المركزي	الطبيعة القانونية
إدارة الأموال واستثمارها في مشاريع استثمارية	استقبال الودائع وتقديم التمويل	الوظيفة الأساسية
هيئات سوق المال	يخضع لرقبة البنك المركزي	الرقابة والإشراف
تعظيم العائد الاستثماري	تحقيق أرباح مع الحفاظ على السيولة وخدمة المتعاملين	الهدف المالي

## 2. تسمية الشركات المالية والاستثمارية:

سبق البيان أن المؤسسات المالية والاستثمارية تختلف عن البنوك في استقبال الودائع الجارية وإصدار الأدوات النقدية، فهي تقوم بوظائف أخرى، مثل التأمين، التمويل، وإدارة الأصول. وفيما يلي تعريف بأهم هذه المؤسسات:

### أولاً: شركات التأمين التكافلي:

#### أ. وظيفتها:

يعد قطاع التأمين وإدارة المخاطر من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها كافة القطاعات الصناعية والخدماتية، بحسبانه يشكل الدرع الواقي لحماية الممتلكات ضد الأخطار، ووتوفير الاستقرار والأمان. وبحكم التطور الذي شهدته الصيرفة الإسلامية وما شهدته من نجاحات خاصة أثناء الأزمات المالية، فقد انطلقت شركات التأمين التكافلي التي أجازت سنة 1979<sup>(1)</sup>، من خلال إنشاء أول شركة تابعة لبنك فيصل الإسلامي في السودان. تسعى شركات التأمين التكافلي إلى تقديم خدمات التأمين على أساس التعاون والتكافل، لا على أساس المعاوضة الربوية.

وقد بلغت صناعة التأمين التكافلي نموًا عام 2022 قيمة 30 مليار دولار

(1) ينظر: خالد النيف، محددات ربحية شركات التأمين، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 2015، ص120.

وقد عرفه المسلمون منذ القديم، فقد حكى ابن خلدون أن العرب عرفوا تأمين الممتلكات، ففي رحلة الشتاء والصيف كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم على تعويض من ينفق له جمل أثناء الرحلة، واليك بأن يدفع كل عضو نصيباً بنسبة ما حققه من أرباح، أو بنسبة رأس ماله في الرحلة<sup>(1)</sup>

### ج. أمثلة عن شركات التأمين التكافلي:

- الشركة التكافلية الجزائرية (الجزائر)

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21\_81 سنة 2021 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي ظهرت العديد من شركات التأمين التكافلي، ليصل حجم التأمين التكافلي في الجزائر حوالي 124 مليار سنتيم سنة 2023.

الجدول 02: الشركات والنوافذ الناشطة في سوق التأمين التكافلي الجزائري

الكيان	الوضع القانوني	بداية النشاط
	نافذة متخصصة في التأمين العام	أبريل 2022
	نافذة متخصصة في التأمين العائلي	أبريل 2022
	شركة عمومية للتكافل العام	ديسمبر 2022
	شركة عمومية للتكافل العائلي	مارس 2023

التأمين التجاري	التأمين التكافلي
لا يخلو من الربا والغرر والجهالة	يقوم على أساس التعاون
العلاقة بين المؤمن والشركة والمستأمنين تقوم على المعاوضة	العلاقة بين المؤمن والمستأمنين قائمة على التبرع
يتحول الفائض إلى ملكية الشركة	فائض التأمين يعود إلى صاحبه
لا يوجد حساب خاص للمستأمنين	توضع أموال المستأمنين في صندوق خاص بهم
كثرة التحايل واختلاق الحوادث	المستأمن حريص على تلافي الحوادث بغرض استرجاع الفائض

### ثانياً: شركات إصدار الصكوك وإدارتها:

لم يحظ منتج مالي بالقبول والانتشار مثل الصكوك، فهي تعرف قبولا وانتشارا منذ أول استخدامها أواسط الثمانينيات وبداية التسعينيات، حيث استطاعت أن تجمع بين المتطلبات الحديثة للتمويل وبين الكفاءة والمرونة الاقتصادية، إذ يمكن تطبيق أي عقد من عقود التمويل الإسلامي عن طريق هيكلية الصكوك، كما يمكن استخدامها لتمويل مختلف أنواع المشروعات والشركات<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر: شنشونة، 2012، ص6

(2) ينظر: قندوز، كتاب الصكوك، ص15.

## أحقيقتها:

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة الصكوك الإسلامية بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل ملكية جزئية في أصل أو مشروع أو منفعة، تصدرها جهة حكومية لتمويل نشاط وفق الشريعة الإسلامية.

### سؤال: ما الفرق بين الصكوك والأسهم؟

المجال	الصكوك الإسلامية	الأسهم
التعريف	وثائق متساوية القيمة تمثل ملكية جزئية في أصل أو مشروع تصدرها جهة ما لتمويل نشاط مشروع وفق الشروط الشرعية	أوراق مالية تمثل ملكية جزئية في شركة مساهمة يشتريها المستثمر ليصبح شريكا في رأس مال الشركة
الطبيعة القانونية	تمثل ملكية حقيقية لأصل أو مشروع محدد	تمثل ملكية في الشركة كشخص معنوي وليس في أصولها مباشرة
الأساس الشرعي	تعتمد على عقود مشروعة مثل الإجارة، المرابحة، المشاركة، الاستصناع، المضاربة	الأسهم جائزة شرعا إذا كانت الشركة تمارس نشاطا حلالا ولا تتعامل بالربا أو المحرمات
العائد المالي	عائدها ناتج عن أرباح المشروع أو الأصل الممول (وليس فائدة محددة مسبقا)	العائد يأتي من أرباح الشركة الموزعة أو ارتفاع سعر السهم في السوق
تحمل الخسائر	يتحمل حملة الصكوك الخسائر بنسبة ملكيتهم في الأصل ما لم يكن هناك تقصير من الجهة المديرة	يتحمل المساهمون الخسائر بنسبة حصتهم في رأس المال
الضمان	لا تضمن الجهة المصدرة رأس المال أو العائد؛ لأن ذلك يخالف مبدأ المشاركة في الربح والخسارة	لا يوجد ضمان أيضا لرأس المال أو الأرباح
القابلية للتداول	لا يمكن تداولها إذا كانت تمثل أعيانا أو منافع حقيقية، أما إذا كانت تمثل ديونا أو نقودا فقط فلا يجوز تداولها إلا بالقيمة الإسمية	قابلة للتداول بحرية في الأسواق المالية
الغاية من الإصدار	تمويل المشروعات الحقيقية أو أصول ملموسة (بنية تحتية، طاقات، عقارات..)	تمويل رأس مال الشركة وتشغيلها

الصكوك تمثل ملكية في مشروع أو أصل حقيقي وتمنح صاحبها نصيباً من أرباحه وفق الشريعة. أما الأسهم فتمثل ملكية في شركة وتمنح صاحبها نصيباً من أرباحها أو خسائرها بحسب أداء الشرك فالفرق الجوهرى بينهما يكمن في الاستحقاق، فليس للسهم أجل استحقاق، بينما يوجد أجل استحقاق للصك يتم عنده استرداد قيمته.

### سؤال: ما الفرق بين الصكوك والسندات؟

كثير من الكتابات تشير إلى أن الصكوك هي بديل إسلامي للسندات، ويطلق عليها البعض السندات الإسلامية، والحقيقة أنهما مختلفان فالسند قرض بفائدة يرد عند حلول أجل الاستحقاق. أما الصك فهو ملكية حصة شائعة

## ب. أطراف التصكيك<sup>(1)</sup>:

- **الشركة المنشئة:** هي جهة الإصدار، وهي مالك الأصل أو النشاط أو المنفعة الذي يتم التصكيك لصالحه، حيث تقوم بتصكيك أصولها للحصول على سيولة، ويمكن لهذه الجهة أن تكون شركة أو حكومة، وقد تكون بنكا مركزيا أو تجاريا أو شركة تمويل أو مؤسسة خيرية.
- **وكيل التصكيك،** وهي الجهة التي حصلت على التفويض بإنشاء الصكوك وبيعها للمستثمرين، وغالبا ما تقوم الشركة المنشئة المصككة بإنشاء شركة ذات غرض خاص تنوب عنها في اتخاذ جميع الإجراءات الخاصة بالتصكيك، وتقدر لها عمولة معينة
- **حملة الصكوك (المستثمرون)** هم من قام بشراء الصك المطروح للاكتتاب، ويمكن لحامل الصك أن يكون فردا أو مؤسسة أو دولة.
- **أمين الاستثمار،** مؤسسة وساطة مالية تقوم بحماية مصالح حملة الصكوك، والرقابة والإشراف على مدير الصكوك ومتابعة مدى التزامه بإجراءات الاستثمار على نحو ما هو محدد في نشرة الاستثمار. وغالبا ما تتخذ العلاقة بين حملة الصكوك وأمين الاستثمار شكل عقد وكالة بأجر.
- **هيئة الرقابة الشرعية:** يتم اعتمادها من طرف مدير الصكوك، وظيفتها الأساسية الإشراف على الجوانب الشرعية من لحظة بدء عملية التصكيك وإلى غاية مرحلة إطفاء الصكوك. وتتشكل في العادة من فقهاء شرعيين ذوي خبرة في مجال المعاملات المالية.
- **وكالة التصنيف الائتماني،** وظيفتها تقييم الأخطار المتعلقة بإصدارات الدين، وتقدير قدرة المدين على سداد الدين.

هناك ثلاث شركات تستحوذ تقريبا على كامل السوق العالمي، وهي:

- مودير (moody s)
- فيتش (fitch)
- S p global (تستحوذ على نسبة 80 بالمائة من سوق التصنيفات العالمية)

## ■ سؤال: هل توجد وكالات إسلامية مختصة في التصنيف الائتماني؟

من المعلوم أن التصنيف الائتماني الجيد للصك يسهم في جعله أكثر جاذبية للمستثمرين، ويمنحه مزيدا من الثقة في الأسواق العالمية، غير أن هذه الوكالات التصنيفية تعتبر الصكوك أقرب لأدوات الدين رغم الاختلافات الجوهرية بين السندات والصكوك، كما أن بعض أنواع لصكوك تعتبر إلى حد الآن غير مفهومة بالنسبة لوكالات التصنيف مما يجعلها عصية على التصنيف الائتماني ولهذا الغرض تم إنشاء الوكالة الإسلامية الدولية بالبحرين للتصنيف سنة 2005 لتوفير تقييمات مستقلة، وهي توفر معلومات متعلقة بفرص الاستثمار الممكنة، وجعل الأخطار مفهومة وقابلة للمقارنة. إن تركيز الوكالة الحوكمة التنظيمية وتطبيق مبادئ الشريعة يعزز عملية التصنيف ودمج السمات الفريدة للتمويل الإسلامي وزيادة الشفافية، كما تتولى هذه الوكالة إقامة دورات تدريبية لتعميق فهم التمويل الإسلامي.

## ج. مراحل التصكيك:

- **هيكلية لصكوك،** وفي هذه المرحلة يتم إعداد تصور كامل للهيكل التنظيمي والقانوني والشرعي الذي سيتم استخدامه في عملية التصكيك، وتضمن ذلك كله في نشرة الإصدار

(1) ينظر: قندوز، كتاب الصكوك، ص15.

-تنظيم إصدار الصكوك، وهي أخطر خطوة في مراحل التصكيك، حيث تهدف إلى إنجاح طرح الصكوك في السوق المالي.

ونظرا لأهمية نجاح طرح الصكوك فإن كثيرا من المصدرين تلجأ لطريقة تضمن لها تغطية كاملة للإصدار، تسمى بالتعهد بتغطية الاكتتاب أو ضمان الإصدار، وفيها يقوم المنشئ بتوكيل مؤسسة مالية مرموقة أو أكثر تتولى عملية الطرح وتتعهد بشراء الصكوك التي لم يتم الاكتتاب فيها من طرف الجمهور.

#### ■ سؤال: هل يجوز هذا النوع من التعهد؟

أجاز المجمع الفقهي الإسلامي الدولي ضمان الإصدار إذا كان تعهد الملتزم بالاكتتاب بالقيمة الإسمية ودون مقابل لقاء التعهد.

- استثمار حصيلة الطرح: بعد نجاح عملية إصدار الصكوك يكون الهدف التالي هو استثمار هذه الحصيلة فيما أصدرت من أجله،

- تداول الصكوك: وهذه ميزة مهمة لأي أداة مالية، وعامل جذب للمستثمرين، حيث إن قابلية

التداول تعني إمكانية التسهيل في أي وقت، ما يجعلها ذات جاذبية للممولين والمستثمرين

- مرحلة إطفاء الصكوك، وتعني توزيع أصول المشروع على حملة الصكوك أو بيعها للمصدر وتوزيع عائدات بيعها على حملة الصكوك، ويتم إطفاء الصكوك إما في نهاية المشروع، أو على فترات دورية حسبما تم التنصيص عليه في النشرة النشرة الأولية.

يتعهد منشئ الصكوك بتصفية أصول الصكوك في نهاية المشروع بسعر السوق وتوزيع رأس المال والأرباح المحققة، مالم يثبت أن الأصول قد تعرضت للانخفاض في قيمتها، ويجب أن تتضمن نشرة الإصدار طرق تحديد قيمة التصفية

#### د. أهمية الصكوك الإسلامية:

- ضمان استثمار الأموال في المشاريع المسؤولة اجتماعيا (المشروعة) وتفادي الغرر والربا.

- الحصول على عوائد مجزية، لأن هيكله الصكوك في الغالب تقوم على أصول مدرة للدخل ومشاريع مدروسة بشكل جيد

- نظرا للأنواع المتعددة للصكوك، فإن المستثمر تكون له خيارات متعددة، فإذا كان من النوع المتحفظ اختار الصكوك التي تنطوي على درجات منخفضة من الأخطار كصكوك الإجارة، وأما إن كان قليل التحفظ اختار صكوك المضاربة ذات العائد الكبير والمخاطر العالية نسبيا.

- تمويل المشاريع الاستثمارية.

- تنويع الاقتصاد وعدم الاقتصار على القطاع المصرفي (التمويل غير المباشر)

- توفير بدائل وخيارات غير تقليدية أمام الدول لتمويل المشروعات الحكومية أو تمويل عجز الموازنة بطريقة لا تؤدي إلى حدوث تضخم.

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

#### نماذج وأمثلة:

يعتبر مطار الملك عبد العزيز بجدة من أبرز إصدارات الصكوك المستخدمة في النى التحية، بقيمة 9.3 مليار دولار.

#### ■ سؤال: لماذا لا تعتمد الجزائر على التصكيك الإسلامي؟

- غياب الإطار التشريعي والتنظيمي الكامل، على الرغم من أن الجزائر أصدرت بعض القوانين للسماح بالصيرفة الإسلامية (قانون 2020، 2023) إلا أنها لم تنشئ قانوناً خاصاً منظمًا لإصدار الصكوك

- ضعف الثقافة والوعي المالي الإسلامي، فما يزال الفهم العام للأدوات المالية الإسلامية محدوداً  
- ضعف السوق المالية المحلية من حيث الحجم والسيولة والتداول، بخلاف الأسواق الخليجية والمالية مثلاً.

- الاعتماد على عوائد البترول

### ذممشكلات في طريق التصكيك الإسلامي:

- إعادة شراء الأصل (الشراء الموعود) غالباً ما تنص عملية التصكيك على أن المصدر يتعهد بشراء الأصل في نهاية المدة بالقيمة الاسمية، وهذا يؤدي إلى تحييد عنصر المخاطرة وجعل الصكوك أشبه بأدوات دين ثابتة.

ومن أجل ذلك منعت الهيئة الشرعية لمحاسبة المؤسسات المالية (AAOIFI) ذلك في صكوك المشاركة والمضاربة، وأجازته فقط في صكوك الإجارة.

- تمثيل الصكوك للدين و النقد

في بعض الإصدارات، بعد فترة من التشغيل، يتحول ما تمثله الصكوك إلى ديون أو نقود وليس أصولاً مادية.

وفي هذه الحالة لا يجوز تداولها إلا بالقيمة الاسمية شرعاً، مما يحد من سيولتها في السوق الثانوية. والإشكال هنا فقه التعامل في "بيع الدين بالدين" أو "بيع النقود بالنقود".

- إشكالية الخلط بين العقود:

بعض الصكوك تعتمد هياكل مركبة تجمع بين عدة عقود (إجارة + مرابحة + استصناع)، وقد يؤدي هذا إلى غموض في طبيعة العقد الأصلي أو إلى تحايل شرعي يجعل الصك صورة معدلة للسند التقليدي.

- ضمان رأس المال والعائد:

من المبادئ الشرعية أن الصكوك تمثل ملكية حقيقية في أصل أو مشروع، وبالتالي يتحمل المستثمر المخاطرة والمشاركة في الربح والخسارة. لكن في الواقع، كثير من الإصدارات تتضمن تعهدات ضمنية أو صريحة برد رأس المال و ضمان الربح، مما يجعلها قريبة من السندات الربوية. والإشكال: مخالفة مبدأ "الغنم بالغرم" وتحول الصك إلى دين بفائدة مقنعة.

- الكلفة العالية للإصدار والإدارة:

تصميم الصكوك يتطلب هندسة مالية معقدة، تشمل مستشارين شرعيين، ومقيمين للأصول، ومديري إصدار. وهذا يجعل تكلفة الصكوك أعلى من السندات التقليدية، مما يحد من جاذبيتها خاصة للحكومات ذات الموارد المحدودة.

- نقص المعايير الموحدة:

رغم جهود الهيئات الدولية (مثل AAOIFI و IFSB)، لا تزال المعايير الشرعية والقانونية تختلف من بلد لآخر. مثلاً: ما يُجاز في ماليزيا قد يُرفض في الخليج، والعكس. وهذا يخلق عدم تجانس في سوق الصكوك العالمية ويضعف الثقة الدولية فيها.

- ضعف الإطار التنظيمي والقانوني:

في كثير من الدول الإسلامية — مثل الجزائر — لا توجد تشريعات متكاملة تُنظم إصدار وتداول الصكوك الإسلامية. وهذا يخلق غموضًا حول حقوق المستثمرين، وآليات الضمان، وتسوية المنازعات.

أهم الفروقات بين التصكيك الإسلامي والتورق التقليدي		
التصكيك الإسلامي	التورق التقليدي	أساس التفرقة
تحويل الأصول الحقيقية القائمة فعلا إلى أوراق مالية قابلة للتداول	الديون القائمة في الذمة	نوعية الأصل محل التوريق
الأصول المصككة من الأصول الجائزة شرعا	مبني على الفوائد الربوية	الضوابط الشرعية
علاقة تشاركية	مديونية	طبيعة العلاقة
مؤسسات التأمين التكافلي	مؤسسات التأمين التقليدية	الجهة الضامنة
يتم وفق صيغ التمويل الإسلامي	يتم استثماره وفق قاعدة الفوائد الربوية	فائض السيولة
المشاركة في الموجودات	علاقة شكلية فقط	العلاقة بين مصدر الصكوك والشركة
يسترجع المكتتبون أموالهم في حالة عدم تغطية الإصدار	يتم اللجوء إلى القرض الربوي	تغطية الإصدار

### ثالثا: شركات الاستثمار الإسلامي:

#### أ. وظيفتها:

استثمار الأموال في مشاريع حقيقية أو محافظ مالية وفق صيغة المضاربة والمشاركة، والمرابحة والإجارة، وذلك من خلال إدارة صناديق الاستثمار، وتطوير العقارات، وتداول الأسهم فهي تقوم بدور الوسيط والمضارب: المستثمرون يقدمون أموالهم، والشركة تديرها وتستثمرها، والأرباح تُوزع حسب الاتفاق، أما الخسارة فبقدر رأس المال.

#### ب. آلية العمل:

-تجميع رؤوس الأموال، حيث تفتح الشركة محافظ استثمارية وتدعو المستثمرين للمشاركة فيها  
-تحديد مجال الاستثمار

-دراسة الجدوى والمخاطر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية

-تنفيذ المشروع

-توزيع الأرباح بعد نهاية الدورة الاستثمارية

#### ج. أمثلتها:

شركة أمان للاستثمار الإسلامي بالكويت، تأسست سنة 1998، تنشئ صندوقا لشراء العقارات بالكويت وتركيا، فيكتتب المستثمرون في الصندوق ويدفعون أموالهم، ثم تقوم الشركة بتأجير العقارات الجاهزة لفائدة الشركات والمؤسسات، وفي الأخير توزع إيرادات الإيجار على المستثمرين كل 6 أشهر بحسب نسبة المشاركة. وأما في حالة الخسارة فإن المستثمر هو الذي يتحملها بنسبة رأس ماله.

### ثالثا: شركات التمويل الإسلامي:

#### أ. وظيفتها:

تمويل شراء السلع أو العقارات أو المعدات عبر صيغ ك المرابحة أو الإجارة المنتهية بالتمليك. وتختلف عن عمل البنك بأنها لا تقبل الودائع من الجمهور، بل تعتمد على رأس مالها أو تمويل من بنوك

**ومن أمثلتها:**

شركة الأولى للتمويل الإسلامي – قطر  
شركة بيت التمويل الخليجي – البحرين  
شركة إجارة الإسلامية (ماليزيا)

### رابعاً: مؤسسات الزكاة

**أ.حقيقتها:**

مؤسسة الزكاة جهاز مالي اجتماعي يقوم على تحصيل الزكاة ثم توزيعها بطريقة تنموية تضمن التكافل والعدالة والاستقرار

**ج. نموذج تطبيقي:** بيت الزكاة الكويتي

يجمع الزكاة عبر فروع أو عن طريق تطبيقات إلكترونية

يحسب نصاب الزكاة تلقائياً

يصنف المستحقين وفق قاعدة بيانات اجتماعية

يوزع الأموال عبر مشاريع، مثل مشروع الأسر المنتجة، صندوق الطالب الفقير، كفالة الأيتام..

### سادساً: مؤسسات التمويل الأصغر:

**وظيفة:** تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر دون فائدة، عبر صيغ تمويل شرعية

(القرض الحسن، المشاركة، السلم..)

**الأثر:** دعم الفقراء ورواد الأعمال الصغار ضمن إطار تنموي إسلامي.

**أمثلة:**

- بنك الأمل للتمويل الأصغر الإسلامي (اليمن)
- مؤسسة التمويل الأصغر الإسلامية في إندونيسيا

**أهداف المحاضرة:**

تهدف هذه المحاضرة إلى تحقيق المخرجات الآتية :

- ◀ أن يعرف الطالب مفهوم التنظيم والإشراف في المؤسسات المالية الإسلامية، مع توضيح خصوصيته مقارنة بالنظام التقليدي.
- ◀ أن يشرح الأطر المؤسسية والهيئات الرقابية المنظمة للعمل المالي الإسلامي (مثل هيئات الرقابة الشرعية والبنوك المركزية).
- ◀ أن يميّز بين أدوات وآليات الرقابة التقليدية والرقابة الشرعية من حيث الأهداف والوظائف.
- ◀ أن يحلل دور التنظيم والإشراف في تحقيق الاستقرار المالي وضمان الالتزام بأحكام الشريعة.
- ◀ أن يقيم فعالية أنظمة الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية مع اقتراح تحسينات تتناسب مع البيئة الاقتصادية (مثل الحالة الجزائرية).

## أسئلة تمهيدية

- هل يقتصر النظام المالي في نظركم على البنوك فقط، أم توجد مؤسسات أخرى تؤدي أدوارًا مالية
- ما الذي يمكن أن نقصده بمصطلح “المؤسسات المالية غير المصرفية”؟
- هل تعاملتم من قبل مع جهات مثل شركات التأمين أو صناديق الاستثمار؟ وما طبيعة خدماتها؟
- برأيكم، لماذا يحتاج الاقتصاد إلى مؤسسات مالية غير البنوك؟ ما الدور الذي يمكن أن تؤديه؟
- ما الفرق الجوهرى الذي تتوقعونه بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية؟

## **1.لمحة تعريفية بالبنك المركزي<sup>(1)</sup>:**

البنك المركزي هو مؤسسة نقدية تقع في قمة النظام المصرفي تمثل السلطة النقدية في الدولة، تدير السياسة النقدية وتراقب البنوك لتحقيق استقرار العملة والنظام المالي.

وقد مر البنك المركزي بثلاث فترات أساسية:

**الفترة الأولى: القرن 17م**

ظهرت فكرة البنك المركزي بشكلها الأولي عندما احتاجت الحكومات إلى مؤسسة موثوقة:

• لإدارة القروض الحكومية.

• وتنظيم إصدار النقود.

وأول نواة لبنك مركزي كان: بنك السويد 1668 يُعد أقدم بنك مركزي في العالم، ثم تلاه بنك

إنجلترا (1694) الذي رسّخ الدور الحديث للبنوك المركزية<sup>(2)</sup>.

**الفترة الثانية: خلال القرنين 18 و19**

خلال القرنين 18 و19 تطور عمل البنك المركزي ليشمل:

• إدارة ديون الدولة

• تنظيم طباعة وإصدار العملة

• المحافظة على استقرار العملة اعتماداً على قاعدة الذهب.

لكنها لم تكن مسؤولة عن الاستقرار المالي على نطاق كامل

**الفترة الثالثة: من 1970 إلى اليوم:**

البنوك المركزية تتحكم في السياسة النقدية وتستهدف التضخم وتحافظ على الاستقرار المالي.

## **2.وظائف البنك المركزي<sup>(3)</sup>:**

- إصدار العملات النقدية، ولا يقوم البنك بهذه العملية من فراغ، وإنما يقوم بذلك تبعاً لحصوله

على إحدى الأصول التالية: ذهب و عملات أجنبية، سندات الخزينة، سندات تجارية، تسمى هذه الأصول غطاء الإصدار النقدي.

وعلى كل يجب أن يكون إصدار النقود متناسباً مع حاجات الاقتصاد الحقيقي من:

• الإنتاج

• التبادل التجاري

• مستوى الطلب الكلي<sup>(4)</sup>

• نمو الناتج المحلي الإجمالي

- وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومحاربة التضخم:

وذلك من خلال التحكم في عرض النقود وإدارة سعر الفائدة.

- الرقابة والإشراف على البنوك:

(1) زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، (القاهرة: دار اليازوري، 2006)، ص21، وأسامة الفولي، مبادئ النقود والبنوك، ص197.

(2) زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، (القاهرة: دار اليازوري، 2006)، ص21.

(3) راييس الحدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة، 2009، ص124، وسلمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، ص100.

(4) هو إجمالي ما يرغب المجتمع بشرائه من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، عند مستوى معين من الأسعار، إذا زاد الطلب الكلي يرتفع الإنتاج ويحسن التشغيل.

وذلك من خلال منح التراخيص للبنوك، ومتابعة ملاءمتها المالية، وفرض معايير بازل، وضمان حماية المودعين ومنع الانهيارات.

#### - إدارة الاحتياطيات الأجنبية للدولة:

وذلك من خلال المحافظة على احتياطيات من العملات الأجنبية والذهب، واستخدام الاحتياطي لدعم العملة وتنظيم سوق الصرف.

#### - العمل كمصرف للحكومة:

وذلك من خلال إدارة حسابات الدولة وإصدار السندات الحكومية وتمويل الخزينة عند الحاجة.

#### - مقرض الملاذ الأخير:

وذلك بتقديم قروض عاجلة للبنوك المتعثرة ذات الجدارة، وحماية النظام المالي من الانهيار عند الأزمات.

#### - جمع البيانات والتحليل الاقتصادي:

وذلك من خلال نشر الإحصائيات الاقتصادية، وتقدير التضخم والنمو، وتقديم المشورة للحكومة في السياسات الاقتصادية.

#### - الرقابة على الائتمان<sup>(1)</sup>:

يراقب البنك المركزي الائتمان لضمان أن القروض لا تتوسع بشكل مفرط فيسبب تضخمًا، ولا تنخفض بشدة فتسبب ركودًا. ويتم ذلك عبر مجموعة أدوات تنظيمية ونقدية. وغالبًا ما يتم مراقبة الائتمان اعتمادًا على التحكم في سعر الفائدة، حيث إن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى خفض الائتمان، والعكس صحيح

### **3. تعريف موجز بالبنك المركزي الجزائري:**

تأسس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 144/62 الصادر سنة في ديسمبر 1962

#### وتتكون هيئاته حاليًا من:

- مجلس إدارة بنك الجزائر (محافظ رئيسًا، نواب المحافظ الثلاثة، ثلاث موظفين سامين يعينون بمرسوم رئاسي بحكم الكفاءة

- مجلس النقد والائتمان: (أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، شخصيتين تختاران بحكم الكفاءة في المسائل الاقتصادية والنقدية وتعيينان بمرسوم رئاسي)

- اللجنة المصرفية: (المحافظ رئيسًا، ثلاث أعضاء يختارون بحكم الكفاءة، قاضيان منتدبان من المحكمة العليا)

- هيئة المراقبة: (مراقبين يعينان بمرسوم رئاسي يرفعان تقريرًا كل أربعة أشهر التي تلي السنة المالية إلى وزير المالية)

### **4- تعريف الرقابة المصرفية:**

هي مجموعة الإجراءات والقوانين التي يضعها البنك المركزي لمتابعة أعمال البنوك وضمان سلامتها المالية وحمايتها من المخاطر، بهدف الحفاظ على استقرار النظام المصرفي<sup>(2)</sup>

### **5. أهداف الرقابة المصرفية المركزية<sup>(3)</sup>:**

يسعى الهيكل الساهر على الرقابة المصرفية المركزية لأنشطة وأعمال المصارف الإسلامية لتحقيق جملة من الأهداف:

(1) الائتمان هو الحصول على المال الآن مع التعهد بسداده لاحقًا. عندما يسمح لك المتجر بالدفع آخر الشهر، هذا أيضًا ائتمان، وهو مهم لأنه يساعد الأفراد والشركات على الشراء والاستثمار الآن دون انتظار توفر المال كاملاً.

(2) صادق الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة وتطويرها، ع90، ص358.

(3) فريدة ختير، الرقابة المصرفية بالجزائر، ص28.

- مراقبة مدى التزام المصارف بالتشريعات المصرفية والرقابية والضريبية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- حماية أموال المودعين والمستثمرين، وذلك من خلال التأكد من أن البنوك تملك احتياطات كافية

- تعزيز استقرار النظام المالي، ذلك أن الرقابة تمنع من حدوث أزمات مصرفية وانتقال العدوى المالية من بنك إلى آخر.

- ضمان المنافسة العادلة بين البنوك.

- تجنب الجهاز المصرفي للمخاطر بجميع مستوياتها، وكذا حالات العسر المالي.

- مراجعة جودة الأصول الناتجة عن صيغ التمويل الإسلامية

لأن الأصول في البنوك الإسلامية غالباً مُنشأة من عمليات بيع وشراء وتأجير، مما يتطلب مراقبة دقيقة.

### **5- أدوات وآليات الرقابة المصرفية(1):**

يجب أن نعلم أولاً أن هناك ثلاث نماذج لعلاقة البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية:

**النموذج الإسلامي:** وهو نموذج تعمل فيه البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي إسلامي، وتحت إشراف بنك مركزي إسلامي، مثل باكستان، وإيران، والسودان، وهذه البنوك المركزية لهذه الدول لم تتخلص تماماً من بعض المعاملات الربوية في أعمالها، وكذا في عمليات البنوك الإسلامية التي تقع تحت رقابتها.

**النموذج المزدوج:** وهو نموذج تعمل فيه البنوك الإسلامية في ظل نظام مزدوج من القوانين، مثل: ماليزيا، تركيا، الإمارات، اليمن.

**النموذج التقليدي:** وهو نموذج تعمل فيه البنوك الإسلامية في ظل نظام البنوك التقليدية، وذلك عن طريق منح بعض الاستثناءات الخاصة بالبنوك الإسلامية.

**الآلية الأولى: الاحتياطي النقدي القانوني:**

هو نسبة محددة من ودائع العملاء يفرض البنك المركزي على البنوك الإسلامية (والتقليدية) أن تحتفظ بها لديه أو في خزائنها، دون أن تستخدمها في الإقراض أو الاستثمار، وكثيراً ما تتراوح هذه النسبة بين 5% إلى 10%

#### **سؤال: كيف يعمل الاحتياطي القانوني:**

عندما يريد البنك المركزي تقليل التمويل في السوق يقوم برفع نسبة الاحتياط القانوني، وهذا حتى يفرض على البنوك الإسلامية الاحتفاظ بأموال أكبر دون استخدامها، وهذا ما يؤدي إلى تقليل حجم التمويل الذي تمنحه البنوك فيترجع التضخم والمخاطر الائتمانية كيف يعمل الاحتياطي القانوني؟

وهناك إشكالا تواجهه المصارف الإسلامية عند تطبيق الاحتياط القانوني، لأن الاحتياطي القانوني يُجمد جزءاً من الودائع، وهذا يتعارض مع طبيعة بعض الحسابات الإسلامية، خاصة الحسابات الاستثمارية (المضاربة)، ذلك أن المال ملك لأصحاب الودائع، والبنك مجرد مضارب يدير الأموال، والاحتفاظ بجزء منها كاحتياطي عند البنك المركزي يقلل الأموال القابلة للاستثمار ويؤثر على الربحية. ما هو الحل؟

(1) إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2010)، ص7.

فرض الاحتياطي فقط على:

- الحسابات الجارية
  - حسابات الادخار التي يجوز ضمانها
- واستثناء الحسابات الاستثمارية غير المضمونة (ودائع المضاربة)

**الآلية الثانية: نسبة السيولة النقدية:**

يلزم البنك المركزي المصارف الإسلامية الاحتفاظ بمبالغ محددة على شكل نقد أو أصول سهلة التحويل إلى نقد بسرعة، وذلك حتى تتمكن هذه المصارف من الوفاء بالتزاماتها، ومواجهة السحوبات الفجائية الكبرى.

■ **سؤال: كيف تعمل هذه الآلية؟**

إذا أراد البنك المركزي تقليل التوسع في الإقراض فإنه يقوم برفعه نسبة السيولة المطلوبة وهذا ما يحمل البنك على الاحتفاظ بأموال أكبر والتقليل من الإقراض. وعلى العكس إذا أراد البنك تشجيع الإقراض فإنه يخفض نسبة السيولة.

**الآلية الثالثة: سعر إعادة الخصم:**

هو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية عند اقتراضها منه لفترة قصيرة، فإذا ما أراد البنك المركزي تقليل القروض رفع سعر إعادة الخصم، وبذلك ينخفض حجم الائتمان ويقل التضخم.

وواضح أن سعر إعادة الخصم التقليدي يتعارض مع المصارف الإسلامية لأنه يعتمد على الفائدة الربوية الثابت

■ **كيف تعاملت المصارف الإسلامية مع هذا الإشكال؟**

واجهت المصارف الإسلامية هذه المشكلة باستبدال الفائدة الربوية بصيغ شرعية، مثل:

• **مراوحة البنك المركزي**

فالبنك المركزي يشتري سلعة (مثل مواد خام أو ذهب) ثم يبيعه للبنك التجاري بهامش ربح معلوم متوافق مع الشريعة، وبذلك يستخدمها البنك التجاري لتغطية احتياجاته من السيولة، ولا يعتبر ذلك فائدة ربوية.

**مثال عملي:**

- بنك تجاري إسلامي يحتاج إلى 100 مليون دينار من البنك المركزي لتغطية احتياجاته اليومية.
- البنك المركزي في النظام التقليدي يعطي قرضًا بسعر إعادة خصم 5% فائدة سنويًا.
- البنوك الإسلامية لا يمكنها دفع فائدة، لذلك تستخدم مراوحة قصيرة الأجل.
- طريقة المراوحة: البنك المركزي يشتري سلعة (مثل ذهب أو سلع أساسية) بقيمة 100 مليون

دينار.

- يبيع البنك المركزي السلعة للبنك التجاري بزيادة ربح محدد متوافق شرعيًا، مثلاً 5 ملايين

دينار.

- هذه الـ 5 ملايين تمثل تكلفة التمويل، لكن ليست فائدة ربوية، لأنها مبنية على سلعة حقيقية.

• **مضاربة قصيرة الأجل أو مشاركة**

البنك المركزي يمول البنك التجاري بحصة من مشروع محدد أو أصول معينة. الربح يتم بحسب نشاط اقتصادي حقيقي، والمخاطرة مشتركة، ما يتوافق مع فلسفة التمويل الإسلامي.

**الآلية الرابعة: سياسة السقوف الائتمانية:**

السقف الائتماني هو حد أعلى للقروض أو التمويلات التي يمكن أن تمنحها البنوك لقطاعات معينة أو للعملاء عموماً، وذلك من أجل الحد من المخاطر المصرفية، وضمان التوزيع العادل للتمويل

مثال توضيحي: البنك المركزي يضع سقفًا للبنك التجاري:

50 مليون دينار للقطاع الصناعي

30 مليون دينار للقطاع الزراعي

20 مليون دينار للأفراد

الآلية الخامسة: الرقابة على أسعار الخدمات:

هي إشراف البنك المركزي أو السلطة النقدية على تحديد أو مراقبة أسعار بعض الخدمات

المصرفية التي تقدمها البنوك للعملاء، مثل:

- رسوم الحسابات الجارية
- رسوم التحويلات الداخلية أو الخارجية
- عمولات التمويل أو المرابحة
- خدمات الصرافة والبطاقات المصرفية

وذلك بغرض حماية المستهلكين، والتحكم في تكلفة الائتمان

الآلية السادسة: كفاية رأس المال:

كفاية رأس المال تعني أن يكون لدى البنك رأس مال كافٍ لتغطية المخاطر المحتملة التي

يواجهها، مثل:

- مخاطر الائتمان (تعثر العملاء)
- مخاطر السوق (تقلبات أسعار الأصول)
- مخاطر التشغيل (أخطاء أو احتيال داخلي)

### التعريف بلجنة بازل للإشراف المصرفي

تأسست بمدينة بازل السويسرية سنة 1988، وصاغت مجموعة من المعايير والإجراءات بهدف تعزيز سلامة واستقرار البنوك في العالم. وقد مرت بثلاث مراحل:

بازل 1 (1988):	بازل 2 (2004)	بازل 3 (2010 إلى 2017)
تركز على كفاية لمواجهة المخاطر، وتحديد نسبة 8% كحد أدنى لرأس المال مقابل الأصول الخطرة.	وسّعت إطار بازل 2 عبر ثلاثة محاور: ➤ كفاية رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان، السوق، التشغيل ➤ الرقابة المصرفية للإشراف المباشر على إدارة المخاطر ➤ الانضباط السوقي الإفصاح والشفافية	جاءت بعد الأزمة المالية العالمية: ➤ تعزيز جودة رأس المال ورفع نسبته. ➤ فرض احتياطات إضافية: ➤ وضع معايير السيولة ➤ الحد من المخاطر النظامية ورفع صلابة البنوك.

المحور الثالث

العقود المالية الإسلامية

**أهداف المحاضرة:**

في نهاية هذه المحاضرة سيكون الطالب قادراً على:

- ◀ أن يعرف الطالب مفهوم عقود المعاوضات وخصائصها في الفقه المالي الإسلامي.
- ◀ أن يعدد أهم أنواع عقود المعاوضات (كالبيع، الإجارة، السلم، الاستصناع) مع بيان خصائص كل منها.
- ◀ أن يشرح الأركان والشروط الشرعية لصحة عقود المعاوضات.
- ◀ أن يميز بين عقود المعاوضات والعقود الأخرى (كعقود التبرعات) من حيث الطبيعة والأهداف.
- ◀ أن يحلل تطبيقات هذه العقود في المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة (مثل البنوك الإسلامية).

## أسئلة تمهيدية

- عندما نشترى سلعة أو نستأجر شيئاً، ما طبيعة العلاقة التي تنشأ بيننا وبين الطرف الآخر؟ هل هي مجرد تبادل أم عقد له ضوابط؟
- ما الفرق في رأيكم بين أن تعطي شخصاً مالاً كهدية، وبين أن تبيعه سلعة مقابل ثمن؟ ماذا يتغير من حيث الالتزام؟
- هل كل عمليات البيع أو الإجارة صحيحة شرعاً؟ أم أن هناك شروطاً يجب توفرها؟ وما أمثلة ذلك؟
- ما هي أهم العقود التي تستعمل في حياتنا اليومية (بيع، كراء، طلب صنع شيء...)? وهل يمكن تصنيفها ضمن نوع واحد؟
- برأيكم، هل تعتمد البنوك الإسلامية على نفس هذه العقود في معاملاتها؟ وكيف يمكن توظيفها في العمل المصرفي؟

## مقدمة مفاهيمية:

### تعريف العقد:

اتفاق قانوني بين طرفين أو أكثر يلتزم كلٌ منهم بمقتضاه بأداء معين (مثل دفع مبلغ، أو تسليم أصل، أو تقديم خدمة) مقابل التزام مقابل

### مقومات العقد:

- الرضا المعبر عنه بالايجاب والقبول.
- العاقدان (طرفا العقد)، ويشترط فيهما: الأهلية، الرضا، والولاية (سلطة تمكنه من إجراء العقد سواء بالأصل أو النيابة أو القضاء)
- محل العقد، وهو الشيء المعقود عليه، وتخلف طبيعته باختلاف أنواع العقود

العقد	محلّه
البيع، الهبة، الرهن	عين مالية
الإجارة، الإعارة	منافع
الاستصناع	عمل
براءات الاختراع وحقوق التأليف	الأفكار

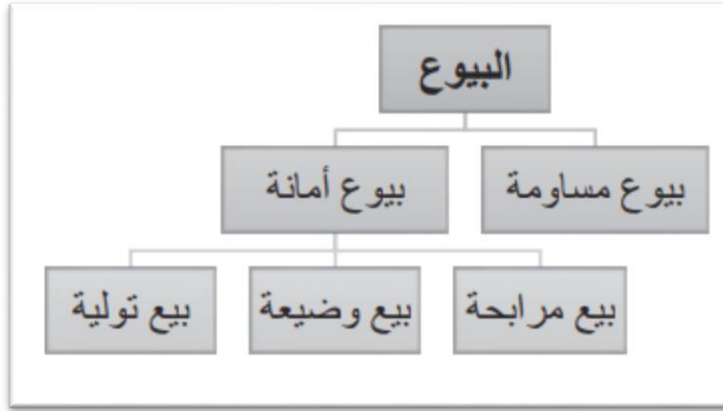
## أولاً: عقود المعاوضات

هي العقود التي تقوم على أساس إنشاء واجبات متقابلة بين المتعاقدين يأخذ فيها كلا الطرفين مقابلاً، أي: عقد مشتمل على عوض من الجانبين، ومنها عقد المرابحة، والاستصناع، والإجارة، والسلم<sup>(1)</sup>.

### عقد المرابحة

يقسم الفقهاء البيع باعتبار الثمن إلى بيع مساومة، وبيع أمانة  
أما بيع المساومة فهو البيع بالثمن الذي يتفق عليه المتعاقدان دون النظر إلى الثمن الأول.  
وأما بيع الأمانة فهو مبناه على أمانة البائع في الإخبار عن الثمن الأول الذي ملك به السلعة، وهو على ثلاثة أنواع:

- **بيع التولية:** وهو البيع برأس المال (جعل المشتري يتولى مكانه في البيع)
- **بيع الوضعية (الحطية):** وهو البيع بمثل الثمن الأول مع انتقاص مقدار معلوم من الثمن
- **بيع المرابحة:** هو تسمية الثمن الأول مع زيادة في الربح.



### أولاً: تعريف عقد المرابحة للأمر بالشراء:

عرفها قانون المصرف الأردني بأنها قيام المصرف بتنفيذ طلب العميل على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه المصرف كلياً أو جزئياً، وذلك في مقابل التزام العميل بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء<sup>(2)</sup>.

وتمثل المرابحة ما نسبته 70-80% من إجمالي حجم التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية، وهو مخالف للأصل الذي يقتضي توسيع دائرة النشاط الذي يترتب عليه الاشتراك في الربح والخسارة (تُصنّف ضمن أدوات الدين لا المشاركة).



### ثانياً: شروط المرابحة:

- (1) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج3، ص2.
- (2) ينظر: سامي حمود، بيع المرابحة للأمر بالشراء، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع5، ص1092.

- أن يكون السعر الذي يشتري به المصرف السلعة معلوماً للمشتري، وهو شرط في صحة العقد.
- أن يكون الربح معلوماً لأنه جزء من الثمن.
- أن يملك المصرف السلعة ملكاً تاماً قبل بيعها.
- أن يقبض المصرف السلعة قبضاً شرعياً، أي: تنتقل إليه مسؤولية الضمان قبل بيعها للعميل.
- أن تكون السلعة مباحة
- أن يتم وصف السلعة وصفاً دقيقاً تنتفي به الجهالة والغرر.

### ثالثاً: تطبيقات المراجعة بالمؤسسات المالية الإسلامية:

تعتبر المراجعة من أكثر المعاملات راجاً في المصارف الإسلامية، وهي على نوعين<sup>(1)</sup>:  
أ- **مراجعة عادية.**

- وهو الذي يشترط أن يكون المبيع مملوكاً للبائع، وتتمثل شروط هذا النوع من المراجعة في الآتي:
- علم المشتري بالثمن الأول.
- علم المشتري (العميل) والبائع (البنك) بالربح.
- أن يكون رأس المال من المثليات، كالمكيات والموزونات والعدييات ويلحق برأس المالك كل نفقة معتادة في عرف التجار بأنها تدخل في رأس المال.

#### **ب-مراجعة للأمر بالشراء:**

ويقصد به اتفاق تباع بموجبه المؤسسة المالية للعميل بسعر التكلفة إضافة إلى هامش ربح متفق عليه أصلاً من نوع معين.

والفرق بين هذا النوع والذي قبله هو ملكية السلعة المباعة للبنك وقت التفاوض.

### رابعاً: خطوات بيع المراجعة للأمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية:

- يتقدم عميل يسمى الطالب أو الأمر بالشراء من مصرف إسلامي، ويظهر رغبته في أن يشتري له سلعة معينة أو موصوفة.
- يعد العميل المصرف بأنه إذا اشترى له تلك السلعة أن يلتزم بشرائها منه ويربحه فيها ربحاً معيناً.

- يدفع العميل مبلغاً مسبقاً للمصرف يسمى هامش الجدية.

- بعد الاتفاق يقوم المصرف بشراء السلعة المتفق عليها من طرف ثالث، ويدخلها في ملكيتها وضمانه.

- يقوم المصرف بعرض السلعة على العميل (الأمر بالشراء) بناء على طلبه.

- يقوم المصرف بفتح حساب خاص لكل عملية مراجعة.

### خامساً: أحكام خاصة:

- لو استفاد المصرف عند شراء السلعة بخصم، فإنها ملزمة بتخفيض القيمة للعميل.
- في حالة تأخر العميل عن سداد أحد الأقساط تبقى قيمة الذمم على حالها، ولا تجوز الزيادة مقابل التأخر.

- في حالة السداد المبكر يتم خصم جزء من الربح.

### سادساً: نشاط تطبيقي:

(1) ينظر: عبد الكريم قندوز، عقود التمويل الإسلامي، ص50، ووهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص67.

تقدّم عميل لمصرف السلام لتمويل شراء حافلة قيمتها 2مليار سنتيم، يتم سدادها على مدى ثلاث سنوات على أقساط شهرية.

أعلن المصرف للعميل أن ربح المربحة لهذا العقد هو 2.75 بالمائة سنويا.  
المطلوب:

-أوجد قيمة القسط السنوي وربح المصرف ومعدل النسبة السنوي.  
يوضح الجدول أدناه قيمة الدفعات وربح المربحة، ومقدار ما دفعه العميل للمصرف.

الأشهر	الدفعات	قيمة سداد الأصل	ربح المربحة	قيمة التمويل الابتدائية	قيمة التمويل النهائية
01	57800	53.22	4.58	2000	1946.78
02	57800	53.34	4.46	1946.78	1893.44
03	57800	53.46	4.34	1893.44	1839.98
04	57800	53.58	4.22	1839.98	1786.40
05	57800	53.71	4.09	1786.40	1732.69
06	57800	53.83	3.97	1732.69	1678.86
07	.....	.....	.....	.....	.....
30	57800	56.27	1.53	669.40	613.13
31	57800	56.40	1.40	613.13	556.73
32	57800	56.52	1.28	556.73	500.21
33	57800	56.65	1.15	500.21	443.56
34	57800	56.78	1.02	443.56	386.78
35	57800	56.91	0.89	386.78	329.87
36	57800	57.04	0.76	329.87	≈ 0
إجمالي الدفعات	20800.000				
إجمالي سداد الاصل		2مليار سنتيم			
إجمالي ربح المربحة				80.8مليون	

## عقد السلم

### أولاً: تعريف عقد السلم:

عقد يدفع فيه المشتري الثمنَ كاملاً مقدّماً، على أن يسلمَ البائعُ السلعةَ المؤجَّلة الموصوفة في الذمّة في وقتٍ معلوم.

والفقهاء يسمونه ببيع المحاويج، لأنه بيع غائب تدعو إليه حاجة كل واحد من المتبايعين، فهو مستثنى من بيع مالا تملك، فالبايع بحاجة إله رأس مال ونفقات يستخدمها لإنتاج سلعته، وللنفقة على أهله إلى أن يحين موعد الإنتاج، والمشتري بحاجة إلى سعر أرخص من سعر البيع الحال للسلعة التي يريد شراءها، فالسلم يلبي الحاجتين.

وتظهر حكمة مشروعيته كذلك في كونه بديلاً عن الربا فقد نزل قوله تعالى: ( يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم.. ) بعد قوله: ( وأحل الله البيع وحرم الربا )، فالمراد بالمداينة السلم، فالله سبحانه وتعالى لما منع الربا في الآية المتقدمة أذن في السلم في جميع هذه الآية مع أن جميع المنافع المطلوبة من الربا حاصلة في السلم، ولهذا قال بعض العلماء: لا لذة ولا منفعة يوصل إليها بالطريق الحرام إلا وضعه الله سبحانه وتعالى لتحصيل مثل ذلك اللذة طريقاً حلالاً وسبيلاً مشروعاً<sup>(1)</sup>.

وقد روت مشروعيته في حديث ابن عباس: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة والناس يسلفون في التمر السنة والسنتين والثلاث، فقال: من سلف فيسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم.

### ثانياً: أركان بيع السلام:

- المسلم (المشتري) الذي يدفع الثمن.
- المسلم إليه (البائع) الذي يلتزم بتسليم السلعة لاحقاً.
- رأس مال السلم: الثمن المعجل.
- المسلم فيه: السلعة المؤجلة.

### ثالثاً: شروط صحة بيع السلم:

- قبض الثمن كاملاً في مجلس العقد.
- أن تكون السلعة مما يمكن ضبطه بالوصف، كالحبوب، الزيت، التمور.
- أن تكون أوصاف السلعة محددة بدقة: النوع، الجودة، الكمية، القياس...
- تحديد الأجل بوضوح: تاريخ التسليم معلوم.
- ألا تكون السلعة مما يلزم تسليمه فوراً كالذهب أو النقود (حتى لا يقع ربا).
- أن يكون مكان التسليم معلوماً عند الحاجة.

### رابعاً: خطوات تطبيق عقد السلم في المصارف الإسلامية:

1. يتقدم العميل إلى المصرف ويقول إنه يريد تمويلاً مقابل بيع سلعة مستقبلية (محصول قمح، تمر، حديد، أغنام...).
2. يتأكد المصرف من قدرة العميل على الإنتاج، وكذا من وجود السلعة في السوق.
3. الاتفاق على كل الشروط، كنوع السلعة، والصفات والجودة والكمية، موعد ومكان التسليم، دفع الثمن كاملاً في مجلس العقد.
4. يدفع المصرف الثمن فوراً عند توقيع العقد:

(1) ينظر: تفسير الرازي، ج7، ص90.

5. عند حلول الموعد يسلم العميل الكمية المتفق عليها
6. البنك لا يشتري السلعة من أجل الاستهلاك، بل لغرض إعادة بيعها وتحقيق ربح.
7. قد يعقد البنك عقد سلم آخر مستقل مع طرف ثالث مشتري بنفس السلعة ولكن ليس مرتبطاً بالعقد الأول، حتى يضمن بيع السلعة مستقبلاً وعدم تحمل مخاطر تخزين كبيرة ( وهو ما يسمى بالسلم الموازي)

### خامساً: تطبيقات السلم في المؤسسات المالية الإسلامية:

#### مجالات تطبيق السلم في المصارف الإسلامية:

- التمويل الزراعي، فالفلاحين يتعجل الثمن لشراء مستلزمات زراعته على أن يعطي للمصرف جزء من محصوله
- المجال الصناعي حيث يقوم أصحاب رؤوس الأموال كالمصارف والمؤسسات الرسمية بشراء سلع صناعية تحتاج إليها من المصانع المختصة بهذا النوع من السلع. كما يمكن لأصحاب رؤوس الأموال تمويل صغار الصناع والحرفيين عن طريق إعطائهم ما يحتاجون إليه من مواد ومستلزمات أولية للقيام بأعمالهم الصناعية كرأس مال لعقد السلم.

### سادساً: عقبات تطبيق عقد السلم في المصارف الإسلامية

- 1- عدم المقدرة على تسليم المسلم فيه عند الأجل المحدد، سواء بسبب الإفلاس أو الإعسار أو حدوث طارئ

وبعضهم اقترح الكفالة والرهن لحل هذا الإشكال، جاء في المعيار الشرعي رقم 3/3: يجوز توثيق المسلم فيه بالرهن أو الكفالة، أو غيرها من وسائل التوثيق المشروعة<sup>(1)</sup>.

#### 2- تذبذب الأسعار:

- من شروط عقد السلم وجوب تحديد السعر يوم العقد، لكن في المقابل السعر قد يرتفع أو ينخفض عند وقت التسليم. ولحل ذلك تستخدم المصارف مجموعة آليات مشروعة، منها:
- هامش أمان، حيث يحدد الثمن عند التعاقد على أساس السعر الحالي في السوق مغ إضافة هامش المخاطرة
  - سلم موازي<sup>(2)</sup>.

#### 3. الوقوع في الخسارة بسبب انخفاض قيمة العملة:

يتميز عقد السلم عن التمويل بالإقراض الربوي في كونه يقلل من أضرار التضخم (الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة) لكون المسلم فيه سلعة يرتفع سعرها مع انخفاض قيمة العملة بشكل طبيعي ولكن هذا لا يفي احتمال تضرر أحد الطرفين من حدوث التغيير في قيمة العملة نتيجة التضخم.

ولتفادي هذا الإشكال وُضعت عدة حلول:

- تقصير مدة السلم، لذلك تمنع كثير من المصارف عقود السلم طويلة الأجل بسبب مخاطر التضخم وارتفاع تكلفة التمويل.
- إضافة ما يسمى بـ هامش مخاطر التضخم، وهذا جائز لأنه تسعير مسبق وليس تعديلاً للدين بعد ثبوته

(1) ينظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، السلم والسلم الموازي، ص156.

(2) وهو الحل الأكثر استخداماً في المصارف.

□ كيف يتم؟ البنك يعقد سلماً أول مع العميل (الثمن الآن – التسليم لاحقاً)

في نفس الوقت يعقد البنك سلماً موازياً مع مورد آخر (يدفع له الثمن الآن – ويستلم منه لاحقاً بنفس الموعد تقريباً).

□ الفائدة: البنك يثبت السعر في العقدتين، ويتخلص من مخاطر تغير الأسعار

○ السلم الموازي، هو الحل الأكثر فعالية لمعالجة التضخم.

### سابعاً: حالة تطبيقية لعقد السلم في المصارف الإسلامية:

تعاقد أحد الفلاحين مع بنك الفلاحة للتنمية الريفية على تمويل 100 طن من الشعير بمواصفات معينة بصيغة بيع السلم.

ولقد ورد بالعقد ما يلي:

- تم الاتفاق على أن يكون سعر القنطار 5000 دج.
- يكون التوريد بمخازن بنك الفلاحة.
- موعد التوريد يكون بعد 9 أشهر من تاريخ إمضاء العقد (شهر جويلية).
- يُسَدَّد بنك الفلاحة للفلاح رأس مال السلم نقدًا.
- ومن أجل تقادي اضطراب أسعار الشعير لجأ بنك الفلاحة إلى عقد سلم موازي مع أحد تجار الحبوب على أساس أن سعر القنطار 6000 دج.
- وفيما يلي أهم المعطيات المنصوص عليها في دفتر بنك الفلاحة:
- قام الفلاح بتوريد الكمية المطلوبة بنفس المواصفات في الوقت المحدد (جويلية).
- بلغت المصاريف المختلفة لعقد السلم 50 ألف دج.

### **المطلوب:**

تحديدي كلفة عقد السلم وربحه معدل العائد.

تكلفة عقد السلم الأول:

المبالغ	البيان
5000 دج	الثمن
100 قنطار	الكمية
5,000,000 دج (خمسة ملايين دينار جزائري)	السعر الإجمالي للمسلم فيه
50 ألف دينار جزائري	المصروفات الأخرى
5050000 دج	تكلفة عقد السلم

ربح بنك الفلاحة من عقد السلم:

5050000 دج	تكلفة العقد
6000000 دج	إيرادات السلم
950000 دج	ربح السلم
10 في المائة	معدل العائد

## عقد الاستصناع

### 1. تعريف عقد الاستصناع:

عرفه مجمع الفقه الإسلامي بأنه عقد يتعهد أحد الطرفين بمقتضاه بأن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً مقابل بدل يتعهد به الطرف الآخر<sup>(1)</sup>، وبعضهم يسميه عقد مقاوله.

#### ▪ الفرق بين عقد السلم وعقد الاستصناع:

أود أن أشير أولاً إلى أن جمهور الفقهاء يعتبرون الاستصناع صورة من صور عقد السلم، وهذا بخلاف الحنفية الذين يعتبرونه عقداً مستقلاً له أحكامه الخاصة، مع اختلافهم هل هو مواعدة، أو معاهدة<sup>(2)</sup>

ويشتركان في كونهما بيع لشيء معدوم أجزا للحاجة، ويفترقان في<sup>(3)</sup>:

- الباعث على عقد السلم هو حاجة البائع إلى المال حتى ينفقه على نفسه أو إنتاجه الزراعي. أما

الاستصناع فهو يلبي حاجة المستصنع.

- الاستصناع عقد يتضمن عينا موصوفة في الذمة مع اشتراط العمل (شيء يحتاج إلى صناعة)،

أما السلم فهو عقد على عين موصوفة في الذمة دون اشتراط العمل.

- في الاستصناع يجوز تأخير الثمن إلى أجل محدد، أما في بيع السلم فيجب قبض رأس المال كله

في مجلس العقد، أو تأخيره ثلاثة أيام عند المالكية.

- السلم يكون عادة في السلع المعيارية (قمح، تمر، زيت). أما الاستصناع فإنه يكون في

المصنوعات (أبواب، أثاث، بنايات، آلات)

### 2. أهمية عقد الاستصناع:

من أهم المزايا التي تجعل البنوك تستخدم الاستصناع:

- أنه مناسب لمشاريع البناء والإنتاج.

- أنه يتيح تمويلاً طويلاً للأجل.

- يُجَنَّب الربا لأنه بيع بربح معلوم.

- يشجّع الصناعة والمقاولات.

-يسمح بالبناء على عدة مراحل.

### 3. شروط صحة عقد الاستصناع:

- تحديد مواصفات المصنوع بدقة (النوع، الحجم، الجودة)

- إمكانية التصنيع عرفاً.

- تحديد الثمن ووسيلة الدفع بوضوح.

- تحديد مدة التسليم أو العرف يقوم مقام الشرط.

- أن يلتزم الصانع بالمواد والعمل (بخلاف السلم الذي يلتزم فيه البائع بالسلعة فقط)

هذا وقد أضاف الحنفية شرطين آخرين<sup>(4)</sup>:

- أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس، كالمصوغات، والأمتعة، ووسائل النقل.

(1) مجلة المجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم 129، سنة 2003- ج3، ص14.

(2) ينظر: حاشية ابن عابدين الحنفي، ج8، ص78.

(3) ينظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، السلم والسلم الموازي، ص318.

(4) ينظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج5، ص4.

-ألا يكون فيه أجل، وإن جُعل فيه أجل صار العقد سلماً يلزم فيها ما يلزم في بيع السلم، من قبض البذل في المجلس، وسقوط الخيار.

#### **4. الاستصناع الموازي:**

هو الذي يتم بين المصرف في عقد الاستصناع الأول (الأصلي) بصفته بائعاً، وبين صانع آخر يتولى صنع العين المتفق عليها بمواصفات مشابهة<sup>(1)</sup>.

ومن شروط صحة الاستصناع الموازي:

- أن يكون عقد المصرف مع المستصنع منفصلاً عن عقده مع الصانع.
- أن يمتلك المصرف السلعة امتلاكاً حقيقياً، ويقبضها قبل بيعها على المستصنع.
- أن يتحمل المصرف نتيجة إبرامه عقد الاستصناع بصفته صانعاً، ولا يجوز له أن يحولها إلى العميل الآخر في الاستصناع الموازي<sup>(2)</sup>.

#### **5. التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية:**

نميز بين ثلاث حالات لوضع المصرف في التمويل بالاستصناع:

- أ- أن يكون المصرف مستصنعاً، وهذا النوع من التمويل له ميزة، وهي تنشيط الحركة الاقتصادية، من خلال تمويل الصانع بالمال لتحقيق صناعتهم بالبيع المضمون، ثم يبيعها بأسعار تدر عليه أرباحاً إما حاضرة أو مؤجلة أو مقسطة
- ب- أن يكون المصرف صانعاً، فقد يكون للمصرف أموال يريد استثمارها في مشاريع تعود عليه بالفائدة المضمونة، مثل: الصناعات التحويلية أو المقاولات

ج- حالة الاستصناع الموازي (الاستصناع من الباطن) يقوم المصرف بالتمويل عبر مرحلتين:

- المرحلة الأولى: يتم العقد بين المصرف وبين من يحتاج المنتج، فيكون المصرف صانعاً يسعى لتوفير المنتج في الأجل المحدد.
- المرحلة الثانية: أن يكون المصرف مستصنعاً يتم العقد في هذا الاتجاه بين المصرف وبين من يحقق المنتج المطلوب. فبعد أن يستلم المصرف المنتج مطابقاً للمواصفات في الأجل المحدد يقوم بتسليمه إلى المستصنع في العقد الأول.

#### **6. خطوات عقد الاستصناع والاستصناع الموازي:**

- يُعتبر المشتري عن رغبته في شراء سلعة معينة، فيتقدم إلى البنك بطلب استصناعه بسعر معين يتفق عليه الطرفان، كما يتفقان على طريقة تسديده إما مؤجلاً أو مقسماً.
- يلتزم البنك بتصنيع السلعة المعنية وتسليمها في الأجل المتفق عليه.
- تقوم البنك بعقد استصناع ثاني مع مؤسسة مختصة لصنع السلعة المتفق عليها في العقد الأول بالمواصفات التي طلبها العميل.

-يُحدّد البنك مع المؤسسة المختصة أجلاً أقل من الأجل الذي ضربه للعميل في العقد الأول.

-بعد تسلّم البنك السلعة من المؤسسة المختصة يوم بتحويلها إلى العميل.

- وهنا نلاحظ أن العقد الأول يلعب دور الصانع، بينما يتحول إلى مُستصنع في العقد الثاني (الاستصناع الموازي)، مع ملاحظة أن العقدين يجب أن يكونا منفصلين تماماً وإلا كان بيعتان فيبيعة واحدة، وهو منهى عنه شرعاً.

(1) ينظر: وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، ص 304.

(2) ينظر: عبد الكريم قندوز، عقود التمويل الإسلامي، ص 81.

## 7. مثال عملي مبسط:

عميل يريد بناء مركز تجاري:  
يذهب للبنك ويطلب استصناع مركز بمواصفات معينة.  
البنك يبرم معه عقد استصناع بـ 2 مليار سنتيم تسدد على 5 سنوات.  
البنك يبرم عقد استصناع موازي مع مقاول بـ 1.6 مليار سنتيم.  
المقاول يبني المحل خلال 8 أشهر.  
البنك يستلم العمل ثم يسلمه للعميل.  
ربح البنك هو: 400 مليون سنتيم.

## 8. نشاط تطبيقي:

وافق مصرف البركة على تصنيع مسكن لأحد عملائه بالشروط الآتية:  
- ثمن المسكن 1.8 مليار سنتيم.  
- دفع الثمن نقدا وفق المراحل الآتية:

- الانتهاء من الأساسات = 600 مليون سنتيم
- الانتهاء من الهيكل = 600 مليون سنتيم.
- تسليم الشقة = 600 مليون سنتيم.

وقد تمثلت التكاليف التي تحملها مصرف البركة خلال عملية البناء على النحو الآتي:

- الاسمنت والحديد = 300 مليون سنتيم.
- الرمل والطوب = 300 مليون سنتيم.
- التشطيب = 300 مليون سنتيم
- مستحقات العمال = 300 مليون سنتيم.
- السباكة = 200 مليون سنتيم.

إذا علمت أن العميل اتفق مع المصرف على تسديد ثمن المسكن على شكل أقساط شهرية لمدة 10 سنوات بنسبة أرباح مقدارها 6 في المائة، على أن يبدأ القسط الأول عند نهاية الشهر التالي لتسليم المسكن.

حدّد أقساط الاستصناع وكذا ربح المصرف؟

### أهداف المحاضرة:

#### تهدف هذه المحاضرة إلى تحقيق المخرجات الآتية :

- أن يعرّف الطالب مفهوم عقود المشاركات في المالية الإسلامية وخصائصها العامة.
- أن يميّز بين صيغ المشاركة المختلفة (الشركة، المضاربة، المشاركة المنتهية بالتمليك) من حيث البنية والوظائف.
- أن يشرح الأركان والشروط الشرعية لكل عقد من عقود المشاركات.
- أن يحلل آليات تقاسم الأرباح والخسائر في هذه العقود وأثرها على الأطراف المتعاقدة.
- أن يقيم تطبيقات عقود المشاركات في المؤسسات المالية الإسلامية ومدى فعاليتها في تمويل الاستثمار.

## 1. تعريف عقود المشاركة في المالية الإسلامية:

تمثل خدمات مصرفية تتضمن اشتراك أكثر من طرف واحد في العملية الاستثمارية. وتشمل خمسة عقود أساسية:

- المضاربة
- المزارعة
- المساقاة
- المغارسة

## أولاً: عقد المضاربة

### 1. تعريف عقد المضاربة:

ويُطلق عليها القراض والمقارضة ، وهي اتفاق بين طرفين يقدّم أحدهما بموجبه التمويل المالي (ويُسمى رب المال) للآخر (ويُسمى المضارب) لتعظيم الربح فيه وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، على أن يكون ربح ذلك بينهما على ما يتفقان عليه، بينما الخسارة يتحملها رب المال وحده<sup>(1)</sup>. وهي على نوعين: ثنائية وجماعية.

### 2. شروط صحة عقد المضاربة:

- كما رأينا في التعريف فإن الربح بحسب الاتفاق، وأما الخسارة فيتحملها رب المال (المؤسسة المالية)؛ لأن المضارب (العميل المستثمر) خسر وقته وجهده، فلا تجتمع عليه خسارتان. ويُستثنى من ذلك حالة ثبوت التعدي والتقصير من قبل المضارب، ففي هذه الحالة يتحمل الخسارة.

- أن يكون رأس المال معلوماً جنساً ونوعاً مقداراً لدى المتعاقدين قبل عقد الاتفاق، فلو كان مجهولاً لم تصح.

- أن يكون رأس المال عيناً لا ديناً في ذمة المضارب

### 3. الخطوات العملية للمضاربة:

تمر عقود المضاربة في الغالب بالخطوات الآتية:

- تكوين مشروع المضاربة، حيث تقدم المؤسسة المالية رأس مال المضاربة باعتبارها صاحب المال، ويقدم في المقابل المضارب جهده ووقته وخبرته لاستثمار المال مقابل حصة من الربح متفق عليها.

- يحتسب الطرفان نتائج المضاربة ويقتسمان الأرباح عند نهاية المضاربة، ويمكن أن يكون ذلك بشكل دوري بحسب الاتفاق وبحسب طبيعة النشاط.

- استعادة المؤسسة المالية رأس مال المضاربة.

### 4. مثال عملي للمضاربة في المصارف الإسلامية:

دخل تاجر العجلات المطاطية في عقد مضاربة مع مصرف السلام، وكان من بنود العقد:

- أن يمنح البنك للتاجر مبلغاً قدره 10 مليارات سنتيم على سبيل المضاربة لشراء عجلات مطاطية.

- توزع الأرباح بينهما بنسبة 40% للمضارب (التاجر)، و60% للمصرف.

- حُدّدت مدة المضاربة بسنة واحدة قابلة للتجديد من تاريخ تسليم المبلغ للمضارب.

- يتم ايداع أثمان مبيعات المضاربة للمصرف أولاً بأول، أي: كلما وقعت عملية بيع.

- يكون البيع نقداً، وفي حالة البيع الآجل فإن ذلك يضمنه المضارب.

- يتعهد التاجر بشراء وقبول العجلات المطاطية من المصرف عند نهاية العقد بأقل سعر بيع.

- يتعهد التاجر بتحمل الخسائر التي يتسبب فيها بتقصير أو تعدي.

### 5. نشاط تدريبي:

إليك المعطيات الآتية:

(1) ينظر: محمود نور، تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، 1998، ص50.

- بتاريخ 01 جانفي 2025 أودع مصرف البركة الإسلامية مبلغا من المال قدره 2ملايير سنتيم لحساب أحد تجار قطع غيار السيارات.
- بتاريخ 15 جانفي اشترى التاجر القطع المتفق عليها بقيمة 2000دج لكل قطعة.
- 5أفريل قام التاجر ببيع 5آلاف قطعة بسعر 3000دج للقطعة الواحدة (مليار ونصف سنتيم) وقام بتسليم المبلغ نقدا إلى المصرف.
- 16ماي قام التاجر ببيع 500قطعة لأحد التجار لأجل حُدِّد بتاريخ 16ماي 2026.
- 8جوان قام التاجر ببيع 3آلاف قطعة بقيمة 2500دج لكل قطعة (بسبب المنافسة)، وسَلَّم المبلغ نقدا للمصرف.
- 03سبتمبر باع التاجر ما تبقى من القطع بسعر 1000دج بسبب وجود عيب فيها لم يتفطن له التاجر أثناء توريده للقطع، وقام بتسليم المبلغ نقدا للمصرف.
- 31ديسمبر 2025 تم تصفية المضاربة بين الطرفين.

### **المطلوب:**

حدِّد نتيجة المضاربة، ونصيب كل طرف من الربح.

## ثانياً: عقد المشاركة

### 1. تعريف عقد المشاركة:

عقد بين متشاركين أو أكثر على أن يكون رأس المال والربح مشترك بينهما<sup>(1)</sup>. وهي من عقود الأمانة التي ليس فيها ضمان الربح لأي طرف إلا حالة ثبوت التعدي أو التقصير. ويُعرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها اشتراك شخصين أو أكثر في المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة أو جديدة، على أن يكون تقاسم الأرباح بحسب النسب المحددة بينهما في العقد، بينما يتم تحمّل الخسارة بحسب حصة كل مساهم<sup>(2)</sup>.

### 2. شروط عقد الشركة:

أن الربح في عقد المشاركة يكون بين الطرفين وفق نسبة مشاركة كل طرف بحسب الاتفاق، أما الخسارة فلا تكون إلا بنسبة مساهمة كل طرف<sup>(3)</sup>.

### 3- خصائص عمليات المشاركة :

-يعتبر البنك شريكا لطالب التمويل، حيث يتفقان على توزيع الأرباح المتوقعة بينهما، فالبنك يستحق حصة من الربح مقابل تمويله، والشريك يستحق حصة من الربح مقابل تمويله وعمله وإدارته للعملية<sup>(4)</sup>.

-تدخل البنك في الإدارة لا يكون إلا بالقدر الذي يضمن المتابعة والاطمئنان إلى حسن سير العملية، والتزام الشريك بالشروط المتفق عليها.  
-أن عملية التمويل التي يتيحها البنك للشريك خالية من الفوائد الربوية، فهي شراكة حقيقية تصبو إلى توفير أفضل الأسباب لنجاح المشروع.  
-المشاركة من أدوات الاستثمار المالية الإسلامية طويلة الأجل، ويمكن أن تكون قصيرة الأجل عن طريق إصدار صكوك المشاركة.

### 4. أنواع المشاركة بالمؤسسات المالية:

يمكن تقسيم أنواع المشاركات في المؤسسات المالية الإسلامية إلى:  
-المشاركة الدائمة (الثابتة):

حيث يقوم المصرف بتمويل مشروع ما على أن تظل شراكته ثابتة في المشروع.  
-المشاركة المتناقصة (المشاركة المنتهية بالتمليك):

حيث تقوم المؤسسة المالية بالاشتراك مع عميل بتمويل المشروع المطلوب (تشبيد مصنع، إنشاء عمارة سكنية..)، ثم تقوم ببيع جزء من حصتها دورياً إلى أن تؤول ملكية المشروع كلية للشريك<sup>(5)</sup>.  
-المشاركة المتغيرة:

هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه، ثم يتم أخذ حصة من الأرباح النقدية.

(1) ينظر: درر الحكام، ج6، ص466.

(2) ينظر: ifsb, 2018, p5

(3) ينظر: منذر قحف، قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، (القاهرة: دار الجامعة، 2003، ص317.

(4) ينظر: عبد الكريم قندوز، عقود التمويل الإسلامي دراسات حالة، ص110.

(5) ينظر: محمد إبراهيم، المشاركة المنتهية بالتمليك، مجلة البنوك الإسلامية، العدد37، ص20.

### -المشاركة التشغيلية:

وهي المشاركة في رأس مال المشروع حيث يقوم البنك بتقييم أصول الشريك ليُحدّد حجم التمويل الذي سيُقدّمه، ويُشترط ألا تقل مساهمة الشريك عن نسبة معينة (مثلاً 15 بالمائة) من جملة رأس مال المشروع الذي سيتم تشغيله.

### 5. تطبيقات المشاركة بالمؤسسات المالية:

تم الاتفاق بين مصرف السلام و عميل على عملية مشاركة في مطبعة تجارية وفق البيانات الآتية:

- مقدار رأس المال الذي يساهم به مصرف السلام مليار سنتيم.
- مقدار مساهمة العميل في الشركة 200 مليون سنتيم.
- التكاليف الكلية 40 مليون سنتيم.
- الزكاة على الأرباح 2.5 بالمائة.
- يحقق المشروع ربحاً إجمالياً مقداره 150 مليون سنتيم.
- النسبة التي يحصل عليها العميل من صافي الربح مقابل العمل 25 بالمائة.
- مدة عقد المشاركة: سنة واحدة.

### المطلوب:

- حساب معدل الربح الصافي في نهاية مدة المشاركة.
- تحديد نصيب مصرف السلام والعميل من صافي الربح في نهاية الشركة.

### أولاً: حساب الربح الصافي

- الربح الإجمالي 150 = مليون سنتيم  
- طرح التكاليف: التكاليف = 40 مليون  
إذن:

الربح قبل الزكاة  $110 = 150 - 40 =$  مليون سنتيم

- حساب الزكاة 2.5%

الزكاة  $= 2.5 \times 110 =$

2.75 مليون سنتيم

الربح الصافي بعد الزكاة

$107.25 = 110 - 2.75 =$  مليون سنتيم

### ثانياً: حساب معدل الربح الصافي

إجمالي رأس المال =

$1200 = 1000 + 200$  مليون سنتيم

معدل الربح الصافي =

$0.089375 = 107.25 \div 1200$

أي:

8.94% سنوياً

### ثالثاً: توزيع الأرباح

- نصيب العميل مقابل العمل (25%)

نصيب العميل من الربح =  
 $26.8125 = 107.25 \times 25\%$  مليون سنتيم  
 6 الربح المتبقي للتوزيع حسب رأس المال  
 الربح المتبقي =  
 $80.4375 = 107.25 - 26.8125$  مليون سنتيم  
 -توزيع حسب نسبة رأس المال  
 نسبة مصرف السلام:  
 $83.33\% = 1000 \div 1200$   
 نسبة العميل:  
 $16.67\% = 200 \div 1200$   
 -نصيب كل طرف من الربح المتبقي  
 مصرف السلام:  
 $67.03 \approx 80.4375 \times 83.33\%$  مليون سنتيم  
 العميل:  
 $13.41 \approx 80.4375 \times 16.67\%$  مليون سنتيم  
**رابعًا: النتيجة النهائية**  
 نصيب مصرف السلام:  
 67.03 = مليون سنتيم  
 - نصيب العميل:  
 = نصيبه من العمل + نصيبه من رأس المال  
 $26.81 + 13.41 = 40.22$  مليون سنتيم

## 6. نشاط تدريبي:

إليك المعطيات الآتية:

تم تأسيس مشروع مشترك بين مصرف البركة ومجموعة من المستثمرين الجزائريين برأس مال قدره 20 مليار سنتيم، يُشارك أصحاب المشروع بنسبة 60 بالمائة من قيمة المشروع، وأما الباقي فهو من تمويل المصرف.

اتفق أطراف العقد على اقتسام الأرباح مناصفة بين المصرف (50 في المائة) وبقية المستثمري (50 بالمائة)، على أن يتم تسديد رأس مال البنك الكامل بعد مرور 3 سنوات.

السنوات	الأولى	الثانية	الثالثة
الإيرادات الصافي	300 مليون سنتيم	600 مليون سنتيم	500 مليون سنتيم

أوجد الآتي:

- قيمة مساهمة مصرف البركة في المشروع
- نصيب المصرف من الإيرادات المحققة خلال السنوات الثلاث.
- مقدار ما يسلمه المستثمرون للمصرف في نهاية السنة الثالثة.



## المحور الرابع

### الاستثمار المالي والأسواق المالية

**أهداف المحاضرة:**

في نهاية هذه المحاضرة سيكون الطالب قادراً على:

- أن يضبط الطالب مفهوم الأسواق المالية
- أن يميّز بينها وبين الاسواق المالية التقليدية.
- أن يدرس الخلفية التاريخية لظهور الأسواق المالية الإسلامية.
- فهم دورها في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- تقييم مدى التزام الأدوات الآلية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية.

## أسئلة تمهيدية

- مال الذي نعني بالسوق المالية بشكل عام؟
- ما أبرز الفروقات التي تتوقعونها بين الأسواق المالية الإسلامية ونظيرتها التقليدية.
- لماذا ظهرت الحاجة إلى أسواق مالية إسلامية؟ ومتى بدأ الاهتمام العالمي بها؟
- كيف يمكن التأكد من شرعية أداة مالية معينة؟

## 1. مفهوم الأسواق المالية المالية:

قبل تعريف السوق المالية الإسلامية يجدر بنا أولاً تقديم تعريف للسوق المالي عموماً، ثم نستظهر أهم الفوارق بينه وبين السوق المالي الإسلامي:

### أ. تعريف الأسواق المالية:

عُرِّفت الأسواق المالية بعدة تعاريف نذكر منها:

- هي المجال التي يتم من خلاله إصدار أدوات معينة للحصول على الأموال اللازمة للمشروعات الإنتاجية وغيرها، وتداول هذه الأموال في إطارها الشرعي<sup>(1)</sup>.
- وقيل: هي المكان الذي يلتقي فيه المدخرون بالمستثمرين وفق سياسات معينة<sup>(2)</sup>.
- وقيل: هو سوق يجمع بين بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق من خلال اتصال فعالة بين المتعاملين للحصول على أكبر العوائد بأقل المخاطر من خلال تعبئة المدخرات وإعادة توظيفها<sup>(3)</sup>.
- وقيل: هو المجال الذي يتم من خلاله إصدار أدوات معينة للحصول على الأموال اللازمة للمشاركة الإنتاجية وغيرها وتداول هذه الأدوات<sup>(4)</sup>.

### خصائص هذه التعاريف:

- تشير هذه التعاريف أن السوق المالي يتكون من العناصر الآتية:

- الأوراق المالية (المنتجات المتداولة في السوق)
- المتعاملون (البائعون، المشترون، السماسرة، المؤسسات، الشركات)
- المعلومات

- أن الأسواق المالية تعمل في إطار منظم وتخضع لجملة من القوانين والتنظيمات.
- من مهام الأسواق المالية: جمع المدخرات وإعادة توجيهها، وكذا توفير السيولة.
- تنوع الأدوات المالية.
- الارتباط بالاقتصاد الحقيقي.

### ب. تعريف الأسواق المالية الإسلامية:

هو الإطار القانوني المنظم للسوق الذي يتم فيه تحويل وانتقال الأموال من الجهات التي لديها فوائض مالية إلى الجهات التي لها حاجات مالية، يتعامل فيه الراغبون في الاستثمار بوسائل وأدوات مالية ذات طابع إسلامي<sup>(5)</sup>.  
أو يمكن القول:

هو سوق يتم فيه تداول الأدوات المالية المختلفة وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث يلتزم المتعاملون فيه بضوابط شرعية أهمها تحريم الربا، وتجنب الغرر والمقامرة، والارتباط بأنشطة مشروعة.

ومن أهم ما يميزه:

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

(1) ينظر: مبارك بن سليمان، أحكام الأسواق المالية المعاصرة، (دمشق: دار إشبيلية، 2005)، ج 1 ص 39.

(2) ينظر: علي بن الضب،

(3) ينظر: خالد الزهار، نحو أسواق مالية إسلامية، المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 5.

(4) ينظر: مبارك بن سليمان، أحكام الأسواق المالية المعاصرة، (دمشق: دار إشبيلية، 2005)، ج 1 ص 39.

(5) ينظر: رائد نصري، الشروط الفنية والمهنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2013، ص 02.

- ربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي (أصول حقيقية)
- تقاسم الربح والخسارة بدل ضمان العائد الثابت .
- وجود رقابة شرعية على المعاملات.

## 2. تاريخ ظهور الأسواق المالية الإسلامية:

يمكن تقسيم تاريخ الأسواق المالية الإسلامية إلى مرحلتين أساسيتين<sup>(1)</sup>:

### المرحلة الأولى: مرحلة التنظير والاقتراح:

تعود فكرة إنشاء أسواق المالية الإسلامية إلى فكرة أسلمة الأوراق المالية، حيث طرح الاستاذ سامي حسن محمود فكرة إصدار قانون خاص لسندات المقوضة لإعمار الأملاك الوقفية، وذلك في إطار إعداد مشروع قانون البنك الإسلامي الأردني سنة 1978 ثم تلاه طرح تركيا لصكوك المشاركة بهدف تمويل جسر معلق سنة 1984، وتبلورت الفكرة بشكل أوضح في ندوة البركة في تونس من نفس السنة 11984 أين طرح الأستاذ سامي حمود فكرة تداول الحصص الاستثمارية في حالة السلم والايجار والمراحة (وذلك نظرا لمعلومية الربح في هذه العقود)، كما اقترح فكرة إنشاء شركة مساهمة تابعة لبنك البحرين الإسلامي تختص بتمويل عقود المراحة، وتكون أسهمها قابلة للبيع والشراء وفق أسعار معلنة مسبقا، وقد لاقت هذه الفكرة استحسان وزير التجارة البحريني، فأصدر قرار رقم 1986/17 يقضي بتأسيس شركات المساهمة الإسلامية في البحرين. ولم يقتصر الأمر على البحرين فقد توالى الجهود في مختلف الأقطار الإسلامية للتمكين لهذا الأسواق وتعزيز الثقة بها، فكان من توصيات المؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد بدبي سنة 1985: يوصي المؤتمر المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون لاجاد أدوات مالية مستمدة من الشريعة الإسلامية تشكّل أسواقا مالية إسلامية. وفي ذات السياق طُرحت الفكرة في المؤتمر الدولي للبنوك الإسلامية المنعقد بتركيا سنة 1986 في إطار إنشاء صندوق استثمار مشترك بين البنوك الإسلامية.

### المرحلة الثانية: مرحلة التأسيس الفعلي:

وقد أعقب مرحلة التوصيات والنداءات مرحلة التأسيس الفعلي للأسواق المالية الإسلامية، وكان ذلك سنة 1994 بماليزيا، ثم تم الاتفاق على تأسيس سوق المالية الإسلامية بالبحرين سنة 2002 بمرسوم ملكي رقم 22، واشتملت على الأعضاء المؤسسون: البنك الإسلامي للتنمية، مؤسسة نقد البحرين، بنك أندونيسيا، بنك السودان، البنك المركزي الماليزي، وزارة المالية بسلطنة بروناي، ثم انضمت إليها دول أخرى حتى بلغ عددها 25 دولة.

## 3. أنواع الأسواق المالية:

ينقسم السوق المالي إلى قسمين<sup>(2)</sup>:

### القسم الأول: السوق الأولي:

وهو عبارة عن سوق يتم من خلاله توفير رأس المال لإنشاء الشركات، بإصدار أدوات الملكية كالأسهم، كما تقوم الحكومات والشركات من خلاله باقتراض ما يحتاجه من الأموال بإصدار أدوات الدين، كالسندات.

(1) ينظر: صفر الدين جعفر، سوق رأس مال الإسلامي بماليزيا ودور الرقابة الشرعية على معاملاته، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2007/2006، ص39، وبين الضيف عدنان، نظام التعامل في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مقال منشور بمجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بكسرة، ع14 (2013)، ص47-48.

(2) ينظر: مبارك آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، (جدة، مركز النشر العلمي، 2010)، ص8، وبين الضيف عدنان، نظام التعامل في سوق الأوراق المالية الإسلامية، ص77.

## القسم الثاني: السوق الثانوي:

عبارة عن سوق يتم من خلاله إعادة بيع الأوراق المالية التي تم إصدارها من قبل في السوق الأولي، حيث يستطيع الشريك الذي ساهم في الشركة (عن طريق شراء الأسهم في السوق الأولي) أن يبيع نصيبه في الشركة من خلال بيعه هذه الأسهم أو جزء منها.

### 4. وظائف السوق المالية الإسلامية:

- يضطلع السوق المالي الإسلامي بجملة من الوظائف، نذكر منها<sup>(1)</sup>:
  - تسهيل حصول الأعوان الاقتصاديون على التمويل اللازم
  - تسهيل تدفق رؤوس الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب الحاجة إلى التمويل.
  - تمكين المدخرين من المشاركة الفعلية في المشاريع الاقتصادية.
  - مراقبة الاستثمارات من خلال التعرف على سير العمل في المشاريع الاقتصادية عن طريق معرفة التغير في أسعار الأسهم.
  - حماية المشاريع الاقتصادية من تقلب أسعار السندات.

### 5. أهم الفوارق بين الأسواق المالية التقليدية والأسواق المالية الإسلامية:

البعد	الأسواق المالية التقليدية	الأسواق المالية الإسلامية
من الناحية الشرعية	عدم الالتزام بأحكام الشريعة	الالتزام بأحكام الشريعة
العائد	الاعتماد على نظام الفائدة	الاعتماد على تقاسم الربح والخسارة
طبيعة المعاملات	يمكن أن تشمل معاملات قائمة على الديون والمضاربات العالية	يُشترط ارتباطها بأصول حقيقية وأنشطة مشروعة
الأدوات المالية	السندات الربوية، المشتقات المالية المعقدة	الصكوك، الأسهم، صيغ التمويل الإسلامي
توزيع المخاطر	المقرض دوما هو من يتحمل المخاطر	يتم توزيع المخاطر بطريقة عادلة
الرقابة	تخضع لرقابة قانونية ومالية فقط	رقابة مالية قانونية وشرعية

(1) ينظر: ضياء الموسوي، الإصلاح النقدي، (الجزائر: دار الفكر، 1993)، ص83.

**أهداف المحاضرة:**

في نهاية هذه المحاضرة سيكون الطالب قادراً على:

- أن يتعرّف الطالب على مفهوم سوق النقد الإسلامي من حيث طبيعته، وخصائصه، ودوره في النظام المالي الإسلامي.
- أن يميّز بين أدوات سوق النقد الإسلامي ونظيرتها التقليدية مع فهم الفروق الأساسية خاصة فيما يتعلق بتحريم الربا والالتزام بالضوابط الشرعية .
- أن يحدّد أهم الأدوات المالية المستخدمة في سوق النقد الإسلامي
- أن يفسّر كيفية عمل هذه الأدوات في الواقع التطبيقي من حيث آليات التمويل، وتوفير السيولة، وإدارة الفوائض والعجوزات المالية .
- أن يقيّم مدى توافق الأدوات المالية في سوق النقد الإسلامي مع أحكام الشريعة الإسلامية

## أسئلة تمهيدية

- ما المقصود بسوق النقد الإسلامي؟ وما الفرق بينه وبين السوق المالي بشكل عام من حيث الوظيفة والدور؟
- برأيكم، ما الفرق بين أدوات سوق النقد الإسلامي والأدوات التقليدية؟ وكيف يؤثر تحريم الربا على طبيعة هذه الأدوات؟
- ما هي أهم الأدوات المالية التي تتوقعون وجودها في سوق النقد الإسلامي؟ وهل سمعتم من قبل عن صيغ مثل المرابحة أو المضاربة؟
- كيف يمكن لهذه الأدوات أن تساعد المؤسسات المالية في توفير السيولة على المدى القصير؟ وما دورها في معالجة الفائض أو العجز المالي؟
- كيف يمكن التأكد من أن أداة مالية معينة متوافقة مع الشريعة الإسلامية؟ ومن هي الجهة التي تُقرر ذلك؟

## أولاً: عقود التمويل

### 1. الوكالة بالاستثمار:

#### مفهومها:

الوكالة بالاستثمار عقد يُبرم بين لموكل والوكيل (فرداً أو مؤسسة) يهدف من خلاله الموكل إلى استثمار أمواله بأجرة معينة أو بنسبة من الربح متفق عليها<sup>(1)</sup>

#### تأصيلها الشرعي:

وعطفاً على هذا التعريف فإن الوكالة بالاستثمار توافق في صورتها ما يُعرف في الفقه الإسلامي بمسألة (العبد المأذون له بالتجارة) بغرض تنمية مال السيد<sup>(2)</sup>

ومما يدل على مشروعية الوكالة بالاستثمار قوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا ۚ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۚ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾<sup>(3)</sup> ووجه الدلالة منها: صحة توكل فيمن هو ليس بجائر التصرف كالصبي حتى يصبح قادراً على إدارة أمواله.

وكذا قول يوسف عليه السلام: ﴿واجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم﴾، حيث طلب أن يكون وكيلاً على خزينة بيت مال المسلمين يتصرف فيها بالإئتمار والاستثمار.

وأما من السنة فيدل على جواز ذلك حديث عروة البارقي، وفيه: دفع إليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً لأشتريني له شاةً فاشتريتُ له شاتين فبعثُ إحداهما بدينارٍ وجئتُ بالشاة والدينار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ما كان من أمره فقال له بارك الله لك في صفقة يمينك فكان يخرج بعد ذلك إلى كِنَاسَةِ الكوفة فيربحُ الربح العظيم فكان من أكثر أهل الكوفة مَالاً رواه ابن ماجه في سننه بسند صحيح. وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين عقد الوكالة وعقد الوكالة بالاستثمار، فإن الأول من عقود التبرعات أما الثاني فهو من عقود المعاوضات التي يستحق بها الوكيل الأجر مقابل تئميره لأموال الموكل.

كما يختلفان في عنصر اللزوم، فالوكالة بالاستثمار عقد لازم للطرفين لا يصح فسخه إلا بإعلام الموكل وانتفاء الضرر.

#### مجالاتها وصورها:

وتتعدد الوكالة بالاستثمار لتشمل:

#### - الوكالة باستثمار الودائع الاستثمارية:

والودائع الاستثمارية أن تُنشأ المؤسسة حساباً استثمارياً تحقق فيه المرونة في التخارج، وذلك لغرض إدارة السيولة، بحيث تتلقى المؤسسة المتمولة الودائع من الجهات الممولة التي لديها فائض سيولة، وتدير المؤسسة هذا الحساب بالمضاربة، أو المشاركة أو الوكالة بالاستثمار<sup>(3)</sup>

#### - المرابحة بالسلع الدولية:

وصورتها أن يأتي الموكل بمبلغ من النقود ليستثمره له، من خلال شراء سلع أو معادن من السوق الدولية، ثم يقوم الوكيل ببيع تلك السلع والمعادن، ومن ثم يقوم بإرجاع رأس المال للعميل وهو الموكل في الاستثمار مع الربح<sup>(1)</sup>

(1) ينظر: سلمان بوسعيد، عقد الوكالة في الاستثمار والمرابحات، مجلة جامعة الشارقة للبحوث الشرعية والقانونية، مجلد 14، عدد 1، يونيو 2014، ص 92.

(2) ينظر: ابن قدامة المقدسي، المغني، ج 5، ص 63.

(3) ينظر: أيوفي، المعايير الشرعية، معيار 58، ص 1341.

ويُلاحظ أن هذه المعاملة لا تختلف عن المراجعة التي يتحدث عنها الفقهاء سوى كون المراجعة هنا تكون في السلع الدولية.

وذلك بأن يطلب الموكل (العميل) بتوكيل المصرف بتمير ماله، عن طريق شراء سلع أو معادن أو غيرها من السوق الدولية، ثم يوكله باستثمارها في مجالات يتفق عليها الطرفان، اعتماداً على خبرة المصرف في الاستثمار.

- **الوكالة بالاستثمار بخلط أموال الوكالة مع أموال المضاربة،** وتعامل كما لو كانت مُقدّمة من أرباب المال، وللموكلين جميع ربح أموال الوكالة الحاصل من وعاء المضاربة مع استحقاق الوكيل لأجرته<sup>(2)</sup>.

## 2. التورق:

### حقيقته:

عرفه مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بأنه عبارة عن شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل، ثم يبيع المشتري بنقد لغير البائع، بغية الحصول على النقد (الورق)<sup>(3)</sup>.

### التأصيل الشرعي للتورق:

مذهب المالكية وبعض الحنفية أن التورق عقد مستقل؛ لأن العين المباعة في التورق لا ترجع إلى البائع الأول، ولا يعلم هذا الأخير بنية المشتري بذلك، وذلك بخلاف بيع العينة المنهي عنه، والذي العين ترجع فيه إلى البائع الأول بالتواطؤ بين البائع والمشتري<sup>(4)</sup>.

يقول ابن الهمام الحنفي: والذي في قلبي أنه إذا أخذ ثوبا بثمن من غير اقتراض ورد بعضاً من الثمن وبيعه لغير من أخذ منه فلا كراهية فيه<sup>(5)</sup>.

واشتوّط مجمع الفقه الإسلامي في جوازه أن لا يبيع المشتري السلعة بثمن أقل مما اشتراها به عن بائعها الأول، لا مباشرة ولا بالواسطة<sup>(6)</sup>.

### التطبيقات المعاصرة للتورق في المصارف الإسلامية:

#### التورق المصرفي المنظم:

هو أن يقوم المصرف بالاتفاق مع شخص ممن يحتاجون إلى النقد على أن يبيعه سلعة إلى أجل بثمن أعلى من سعرها اليوم، ثم يوكّل المشتري المصرف لبيع له السلعة بثمن نقدي أقل - عادة - من الثمن المؤجل، ليحصل المتورق بذلك على الثمن النقدي، وتبقى ذمته مشغولة لصالح المصرف<sup>(7)</sup>.

### ثانياً: الأوراق المالية:

#### أذون الخزينة:

#### مفهومها:

لا يختلف مفهوم أذونات الخزينة عن مفهوم السند باستثناء أن الجهة التي تصدره هي الحكومة أو وحداتها، وتعامل أذونات الخزينة معاملة السندات من الناحيتين القانونية والمالية.

وقد عُرِّفت أذونات الخزينة بأنها أوراق مالية تشتريها من الدولة، وتكون مدتها قصيرة (غالباً أقل من سنة)، وتُباع بسعر أقل من قيمتها الاسمية، ثم تسترد قيمتها الكاملة عند موعد الاستحقاق.

(1) ينظر: سليمان بوسعيد، عقد الوكالة بالاستثمار في الفقه الإسلامي، ص99.

(2) ينظر: أيوفي، المعايير الشرعية، ص1148.

(3) ينظر: مجمع الفقه الإسلامي، القرار الخامس، الدورة 15، 11 رجب 1419هـ.

(4) ينظر: حاشية ابن عابدين الحنفي، (بيروت: دار الفكر، 1992)، ج5، ص237.

(5) ينظر: ابن همام، فتح القدير، ج7، ص211..

(6) ينظر: قرارات مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة، الدورة 17، 2003.

(7) ينظر: سالم السويلم، التورق المصرفي المنظم، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 20، ص252.

أو نقول باختصار: هي أداة دين حكومي قصيرة الأجل (أقل من سنة) وصورة العقد بالتفصيل:

أن تصدر الحكومة أو المصرف أدونات خزينة – أي سندات قرض – تستحق الدفع بعد أربعة أشهر من تاريخ إصدارها، وتبيع الإذن الواحد الذي قيمته (1000) دينار مثلاً بمبلغ (975) ديناراً، وتدفع الحكومة مبلغ الـ (1000) دينار لحامل السند في تاريخ الاستحقاق، أي بعد مضي الأربعة أشهر من تاريخ الإصدار.

#### ومن أهم خصائصها:

- أنها قصيرة الأجل (من بضعة أسابيع إلى سنة)
- منخفضة المخاطر؛ لأنها مضمونة من الدول
- لا تدفع فوائد دورية، وإنما يأتي العائد من فرق السعر
- قابلية التداول في الأسواق المالية.
- يمثل ديناً ثابتاً عن المصدر تجاه الدائن.

#### الحكم الشرعي لأدونات الخزينة:

لا خلاف بين الفقهاء المعاصرين والمجامع الفقهية على تحريم أدونات الخزينة، لأنها من ربا النسبيّة الذي نزل القرآن بتحريمه، قال الله تعالى: ( الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ) [البقرة: 275]، وهذا باستثناء السندات المشاركة في الربح والتي يطلق عليها أحياناً سندات المضاربة الإسلامية<sup>(1)</sup>.

#### قرار المجمع الفقهي:

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من 17-23 شعبان 1410 الموافق 14-20 آذار (مارس) 1990م، بعد اطلاعه على الأبحاث والتوصيات والنتائج المقدمة في ندوة "الأسواق المالية" المنعقدة في الرباط 20-24 ربيع الثاني 1410 الموافق 20-24 تشرين أول (أكتوبر) 1989م بالتعاون بين هذا المجمع والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، وباستضافة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، وبعد الاطلاع على أن السند شهادة يلتزم المصدر بموجبها أن يدفع لحاملها القيمة الاسمية عند الاستحقاق، مع دفع فائدة متفق عليها منسوبة إلى القيمة الاسمية للسند، أو ترتيب نفع مشروط، سواء أكان جوائز توزع بالقرعة أم مبلغاً مقطوعاً أم حسماً، قرر ما يلي:

أولاً: إن السندات التي تمثل التزاماً بدفع مبلغها مع فائدة منسوبة إليه أو نفع مشروط محرمة شرعاً، من حيث الإصدار أو الشراء أو التداول، لأنها قروض ربوية، سواء أكانت الجهة المصدرة لها خاصة أو عامة ترتبط بالدولة. ولا أثر لتسميتها شهادات أو صكوكاً استثمارية أو ادخارية أو تسمية الفائدة الربوية الملتزم بها: ربحاً أو ربحاً أو عمولة أو عائداً.

ثانياً: تحرم أيضاً السندات ذات الكوبون الصفري، بوصفها قروضاً يجري بيعها بأقل من قيمتها الاسمية، ويستفيد أصحابها من الفروق بوصفها حسماً لهذه السندات.

ثالثاً: كما تحرم أيضاً السندات ذات الجوائز بوصفها قروضاً اشترط فيها نفع أو زيادة بالنسبة لمجموع المقرضين، أو لبعضهم لا على التعيين، فضلاً عن شبهة القمار.

رابعاً: من البدائل للسندات المحرمة – إصداراً أو شراءً أو تداولاً – السندات أو الصكوك القائمة على أساس المضاربة لمشروع أو نشاط استثماري معين، بحيث لا يكون لمالكها فائدة أو نفع مقطوع،

(1) ينظر: حسين شحاتة، الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية لزيادة الأسهم والسندات وأدونات الخزينة، ص 25.

وإنما تكون لهم نسبة من ربح هذا المشروع بقدر ما يملكون من هذه السندات أو الصكوك، ولا ينالون هذا الربح إلا إذا تحقق فعلاً.  
ويمكن الاستفادة في هذا من الصيغة التي تم اعتمادها بالقرار رقم 30(4/5) لهذا المجمع بشأن سندات المقارضة.

شهادات الإيداع القابلة للتداول- صكوك الإجارة- الأذون المقبولة- إتفاقيات البيع وإعادة الشراء- أخرى).

المحور الخامس

الصناعة المالية الإسلامية

### أهداف المحاضرة:

في نهاية هذه المحاضرة سيكون الطالب قادراً على:

- تحليل واقع الصناعة المالية الإسلامية واستعراض وضعها الحالي عالمياً ومحلياً .
- إبراز نقاط القوة (النمو السريع، الطلب المتزايد) ونقاط الضعف (نقص الكفاءات، تحديات التشريع-)
- تحديد متطلبات تطويرها

## أسئلة تمهيدية

- كيف تقيمون الوضع الحالي للصناعة المالية الإسلامية عالمياً ومحلياً، وهل تعكس هذه الصناعة فعلاً احتياجات السوق المعاصر؟
- ما أبرز العوامل التي ساهمت في النمو السريع للصناعة المالية الإسلامية، وهل تعتقدون أن هذا النمو مستدام؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية اليوم، مثل نقص الكفاءات أو قيود التشريع، وكيف تؤثر على قدرتها على المنافسة؟
- ما هي الخطوات الأساسية التي يجب اتخاذها لتطوير الصناعة المالية الإسلامية وجعلها أكثر ابتكاراً ومرونة؟
- كيف يمكن تحقيق التوازن بين الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وبين الابتكار لتلبية احتياجات السوق الحديثة؟

## توطئة:

إن المتتبع لتاريخ البنوك الإسلامية يلحظ بوضوح حجم التطور الذي حققته تلك البنوك في العقود الأخيرة، حيث بلغ حجم هذه الصناعة 3.5 تريليون دولار سنة 2013 بمعدل نمو يقارب 25 بالمائة سنوياً<sup>(1)</sup>

وإن هذا التطور السريع لم يكن وليد الصدفة، وإنما جاءت نتيجة لعدة عوامل، منها: الرفض الشعبي للمعاملات الربوية، ومساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الأزمة المالية التي يمر بها العالم، كل ذلك أدى إلى تزايد الثقة بالبنوك الإسلامية.

### وفيما يلي بيان لأهم متطلبات تطوير المالية الإسلامية:

#### 1. تقنين العمل المصرفي الإسلامي:

ونعني بذلك تنظيم أعمال البنوك الإسلامية بقوانين وتشريعات محددة، تصدرها السلطة التشريعية، ومما يُحمد للسلطات الجزائرية سعيها الدؤوب في السنتين الأخيرتين على إدراج العديد من المواد القانونية المنظمة لصيغ التمويل الإسلامي، وهو مكسب مهم للمالية الإسلامية.

#### 2. اندماج البنوك الإسلامية مع بعضها لمواجهة العولمة:

وقد جاء في البند العاشر من بنود المؤتمر الثاني لمؤسسات المالية الإسلامية في الكويت والذي انعقد في أبريل 2002 تحت شعار (الاندماج وتحديات العولمة) ما يلي:

دعوة المؤسسات المالية المصرفية إلى التكامل والتحالف والتعاون والتنسيق فيما بينها، والعمل على تكامل الخدمات التي تقدمها للجمهور الكريم للوقوف في وجه العولمة وتحدياتها من قبل المؤسسات المالية العالمية، وصولاً إلى الاندماج فيما بينها إذا دعت الحاجة لذلك، للاستفادة من مميزات اقتصاديات الحجم الذي تمتاز به البنوك والمؤسسات المالية العالمية

وفي ضوء ذلك سعت بعض البنوك الإسلامية إلى تحقيق نوع من الاندماج والتعاون مع نظيراتها، سعياً إلى تحقيق قدر مقبول من الاستقلالية عن البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ومن ذلك:

-عملية الاندماج التي حدثت بين بنك فيصل الإسلامي بالبحرين، والشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي بالشارقة (الإمارات) في أواسط التسعينيات، وكلاهما يتبع مجموعة دار المال الإسلامي، وقد كوّنت المؤسسات مصرف البحرين الشامل.

-وقّعت مجموعة البركة بجدة وشركة المستثمر الدولي للخدمات المالية الإسلامية بالكويت على مذكرة تفاهم في يونيو 2001، حيث وافق مساهمو المستثمر الدولي على صيغة الاندماج، وفي أكتوبر 2001 تم توقيع اتفاق الاندماج من قبل الطرفين، ليُعرف الكيان الجديد باسم (البركة المستثمر الدولي) القابضة<sup>(2)</sup>

#### 3. ضبط العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي:

سبق البيان أن علاقة البنوك الإسلامية مع البنك المركزي تأخذ ثلاث صور أساسية:

**الصورة الأولى:** الانسجام الكامل في حالة الدول التي قامت بأسلمة نظامها المصرفي بشكل كامل، مثل: إيران، السعودية، باكستان، السودان.

(1) ينظر: جهان المصري، التمويل الإسلامي توقعات بتزايد الإقبال عليه، جريدة الشرق الأوسط، الصادرة بتاريخ 17 مارس 2019، العدد 11067.

(2) ينظر: مجلة المستثمرين، العدد 21، مايو 2002، ص 11.

**الصورة الثانية:** النمط المزودج، حيث يقوم البنك المركزي بسن نوعين من القوانين، أحدهما للبنوك التقليدية والثاني مخصص للبنوك الإسلامية على نحو ما هو معمول به في ماليزيا، الإمارات، تركيا، اليمن..

**الصورة الثالثة:** النموذج التقليدي الذي تخضع من خلاله البنوك الإسلامية للقوانين التي يصدرها البنك المركزي دون تمييز بين بنك تقليدي وبنك إسلامي، على نحو ما هو معمول به في الجزائر. وحينما كان هذا النموذج يخلق العديد من الإشكالات بسبب تباين مبادئ الصيرفة الإسلامية مع سياسة البنك المركزي نقترح ايجاد أساليب وأدوات خاصة تتلاءم مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومبادئه المعروفة.

### ومن القضايا التي تحتاج إلى المراجعة والملاءمة:

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** يهدف البنك لمركزي من خلال فرض الاحتياطي القانوني إلى التحكم في المعروض النقدي وحماية أموال المودعين لدى البنوك، ومن المفروض أن تُفرض هذه النسبة على الأموال الجارية، أما دون الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية فيجب أن تُعفى من هذا الإجراء؛ لأنها عبارة عن محافظ استثمارية تشارك في الربح والخسارة، فملكيتها في الأصل ترجع إلى المساهمين، وفرض نسبة احتياط عليها من قبل البنك المركزي من شأنه أن يُعيق العملية الاستثمارية في البنوك الإسلامية.

كما أن البنوك الإسلامية لان تستفيد من تقاضي فائدة على هذا الاحتياطي بخلاف البنوك التقليدية<sup>(1)</sup>

- **تخفيض نسبة السيولة لفائدة البنوك الإسلامية،** فالغرض من فرض نسبة السيولة على البنوك التجارية هو حمايتها من أزمات السيولة المفاجئة. وحينما كانت الأصول السائلة للبنوك الإسلامية تختلف عن مثيلتها في البنوك التقليدية، كان من الطبيعي أن تكون نسبة السيولة منخفضة.

- **قيام البنك المركزي بتقديم التمويل المطلوب على أساس التمويل بالمضاربة<sup>(2)</sup>**

- **دخول البنك الإسلامي شريكا بالتمويل في مشروعات بعينها<sup>(3)</sup>**

- **تقديم التمويل كقرض حسن<sup>(4)</sup>**

**4. تدريب العاملين في المصارف الإسلامية،** وذلك من خلال الإجراءات الآتية<sup>(5)</sup>:

- إنشاء مركز تعليمي وتدريبى متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية والتأصيل الشرعي لصيغ الاستثمار المختلفة، وذلك بهدف تخريج الإطارات المصرفية المؤهلة.

- قيام البنوك الإسلامية الجزائرية بإنشاء أقسام متخصصة داخل البنك تنتهض بتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي، على نحو ما يقوم به المهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية (جدة)، وكذا مركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار (القاهرة).

(1) ينظر: سليمان ناصر، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد7، 2009، ص311.

(2) ينظر: الغريب ناصر، أصول الصيرفة الإسلامية وقضايا التشغيل، ص293.

(3) ينظر: الغريب ناصر، أصول الصيرفة الإسلامية وقضايا التشغيل، ص293.

(4) ينظر: نور الدين صويلحي، مستقبل الصناعة الإسلامية في ظل التحديات العالمية الحديثة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2016/2017، ص70.

(5) ينظر: سليمان ناصر، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد7، 2009، ص311.

- الاستفادة من تجارب بعض الهيئات الدولية والإقليمية التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (البحرين) التي تضع معايير محاسبية، ومجلس الخدمات المالية بماليزيا IFSB الذي يضع قواعد الحذر والحيلة المتوافقة مع المعايير الدولية.

### أهداف المحاضرة:

في نهاية هذه المحاضرة سيكون الطالب قادراً على:

- التعرف بالمؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية وفهم طبيعتها وأنواعها المختلفة (شرعية، رقابية، تعليمية، دولية)
- تحليل واقع المؤسسات الداعمة ومدى فعاليتها على المستويين المحلي والدولي .
- إبراز أهم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات
- اقتراح سبل تطوير وتعزيز دور المؤسسات الداعمة بما يسهم في دعم استدامة وتنافسية الصناعة المالية الإسلامية.

## أسئلة تمهيدية

- عندما نذكر المؤسسات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية، ما أول جهة أو مؤسسة تخطر في أذهانكم؟ ولماذا؟
- برأيكم، ما الفرق بين دور الهيئات الشرعية والجهات الرقابية والمؤسسات التعليمية في دعم هذه الصناعة؟
- هل ترون أن المؤسسات الداعمة الحالية تؤدي دورها بكفاءة في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، سواء محلياً أو عالمياً؟
- ما أبرز التحديات التي قد تحدّ من فعالية هذه المؤسسات: هل هي تنظيمية، بشرية، أم تتعلق بالتنسيق بينها؟
- لو أُتيحت لكم فرصة تطوير إحدى هذه المؤسسات، ما أول تغيير أو خطوة سنقترحونها لتعزيز دورها؟

## 1. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

كانت بواكير ظهور هذه الهيئة انطلاقاً من ورقة عمل قدمها البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع السنوي لمحافظة البنك في اسطنبول في شهر مارس 1987، ثم تلاها تشكيل لجان عديدة أصدرت مجموعة من الدراسات والتقارير التمهيدية، لتختتم هذه الجهود بعقد اتفاقية التأسيس بالجزائر في 26 فيفري 1990، ثم سُجّلت في البحرين بتاريخ 27 مارس 1991 بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للربح<sup>(1)</sup>

ومنذ ذلك الوقت قدّمت الهيئة منجزات مهنية مهمة، منها إصدار 100 معيار إلى غاية سنة 2025 في مجالات: المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة.

كما أنها سجلت حضورها (بصفتها عضواً) في مجموعة من البنوك المركزية والمؤسسات الرقابية والمؤسسات المالية وغيرها في أكثر من 45 دولة.

**وتسعى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية إلى تحقيق الأهداف الآتية<sup>(2)</sup>:**

- نشر ثقافة المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.
- توحيد الممارسة المحاسبية وإعطاء نماذج معيارية.
- كسب ثقة مُستخدمي القوائم المالية وتزويدهم بالبيانات التي تشجعهم على الاستثمار والإبداع في البنوك الإسلامية.

## 2. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:

وهو عبارة عن هيئة دولية مستقلة غير ربحية تأسست بتاريخ 16 ماي 2001 بدولة البحرين، ويشتمل حوالي 120 مؤسسة مالية، موزعة على 30 دولة، تضم أهم الفاعلين في الصناعة المالية الإسلامية ومؤسسات دولية متعددة الأطراف.

**ويهدف المجلس العام إلى تحقيق الأغراض الآتية<sup>(3)</sup>:**

- دعم صناعة الخدمات المالية الإسلامية.
  - دعم السياسات والنظم الرقابية.
  - إنجاز البحوث والدراسات المتخصصة.
  - نشر الوعي وتبادل المعلومات.
  - دعم التطوير المهني.
  - التعريف بالخدمات المالية الإسلامية، ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها.
  - العمل على تطوير وتنمية الصناعة المالية الإسلامية.
  - تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس والمؤسسات المشابهة
- ولتحقيق هذه لأهداف يستخدم المجلس الوسائل الآتية<sup>(4)</sup>:**

(1) ينظر: نوال بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، ص 220.  
(2) ينظر: نوال بن عمارة، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، ص 223، و نور الدين صويلحي، مستقبل الصناعة الإسلامية في ظل التحديات العالمية الحديثة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2016/2017، ص 70.  
(3) ينظر، سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، ص 473، وكذا موقع المجلس العام والمؤسسات المالية:

- إصدار النشرات التعريفية والكتب والدوريات والموسوعات الفقهية والمصرفية وغير من وسائل النشر الحديثة.
- عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات وورشات العمل لتحقيق أهداف المجلس.
- إنشاء قاعدة البيانات من خلال وسائل التقنية المتاحة.
- إعداد برامج للتدريب لرفع المستوى المهني للعناصر العاملة في الحقل المصرفي والمالي الإسلامي.

### 3. مجلس الخدمات المالية الإسلامية (ماليزيا):

عبارة عن هيئة دولية مقرها بكولالمبور ماليزيا، أفتتح رسميا بتاريخ 3 نوفمبر 2002، ويعمل هذا المجلس على وضع المعايير الخاصة بعمل الهيئات الرقابية والإشرافية، وكذا تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

ويأتي عمل هذا المجلس كالتتمة لعمل لجنة بازل للإشراف المصرفي، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والجمعيات الدولية لهيئات الإشراف على التأمين<sup>(1)</sup>

وأما في يتعلق بالهيكل التنظيمي للمجلس، فقد بلغ عدد أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2024 188 عضواً من 81 سلطة تنظيمية ورقابية، و 10 منظمات حكومية دولية، و 97 مؤسسة فاعلة في السوق (المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية) تعمل في 58 دولة الجدير بالذكر أن، ماليزيا البلد المستضيف لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، قد سنت قانوناً يعرف باسم قانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2002، ويعطي هذا القانون مجلس الخدمات المالية الإسلامية الحصانات والامتيازات التي تمنح في العادة للمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية. ومنذ إنشاء مجلس الخدمات تم إصدار 25 معياراً ومبدئاً إرشادياً وملاحظة فنية.

### 5. البنك الإسلامي للتنمية:

مؤسسة مالية دولية أسست تجسيدا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، المنعقد في ديسمبر 1973، وتهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للمجتمعات الإسلامية وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية<sup>(2)</sup>.

ويرمي البنك الإسلامي للتنمية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأعضاء والجاليات الإسلامية، منفردة ومجمعة، طبقاً لمبادئ الشريعة.

ويقع مقر البنك في جدة، وله أربع مكاتب إقليمية: في الرباط، وكوالالمبور، وكازاخستان، وداكار، ويضم 56 دولة كلها تنتمي إلى منظمة التعاون الإسلامي.

ويبلغ رأس مال البنك الإسلامي حوالي 100 مليار دولار أمريكي، جزء منه مدفوع فعلياً والبعض الآخر يمثل التزامات الدول الأعضاء.

(1) ينظر: الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية : تاريخ الزيارة: 21 مارس 2026  
<https://www.ifsb.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9/>

(2) ينظر: شهاب عزي، إدارة البنوك الإسلامية، ص 13.

## لائحة المصادر والمراجع:

- أحمد فايز، أسس الاقتصاد الإسلامي واثرها على النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث الاقتصادية والقانونية، المركز الجامعي، أفلو، العدد 01 (2020)
- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2010)
- جهان المصري، التمويل الإسلامي توقعات بتزايد الإقبال عليه، جريدة الشرق الأوسط، الصادرة بتاريخ 17 مارس 2019، العدد 11067.
- خالد النيف، محددات ربحية شركات التأمين، مجلة مؤتمنة للبحوث والدراسات، 2015
- خالد الزهار، نحو أسواق مالية إسلامية، المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب 1.421، ص 2004، جدة، المملكة العربية السعودية
- محمود العلجوني، البنوك الإسلامية، (الأردن: دار المسيرة)
- رائد نصري، الشروط الفنية والمهنية لإنشاء السوق المالية الإسلامية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2013
- زكريا الدوري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، (القاهرة: دار اليازوري، 2006)
- سامي حمود، بيع المراهبة للأمر بالشراء، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع5، ص1092.
- ابن عابدين الحنفي، حاشية ابن عابدين الحنفي، (بيروت: دار الفكر، 1992)
- عبد الكريم قندوز، عقود التمويل الإسلامي، صندوق النقد العربي، 2024.
- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، (دمشق: دار الفكر، 2002)
- محمود نور، تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، 1998،
- مبارك بن سليمان، أحكام الاسواق المالية المعاصرة، (دمشق: دار إشبيليا، 2005)
- منذر قحف، قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، (القاهرة: دار الجامعة، 2003)
- محمد إبراهيم، المشاركة المنتهية بالتمليك، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 37
- مبارك بن سليمان، أحكام الاسواق المالية المعاصرة، (دمشق: دار إشبيليا، 2005)
- صفر الدين جعفر، سوق رأس مال الإسلامي بماليزيا ودور الرقابة الشرعية على معاملاته، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2006/2007،
- وين الضيف عدنان، نظام التعامل في سوق الأوراق المالية الإسلامية، مقال منشور بمجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بكسرة، ع14 (2013)
- مبارك آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، (جدة، مركز النشر العلمي، 2010)
- ضياء الموسوي، الإصلاح النقدي، (الجزائر: دار الفكر، 1993)
- سلمان بوسعيد، عقد الوكالة في الاستثمار والمرابحات، مجلة جامعة الشارقة للبحوث الشرعية والقانونية، مجلد 14، عدد 1، يونيو 2014
- سالم السويلم، التورق المصرفي المنظم، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 20
- سليمان ناصر، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 7، 2009
- نور الدين صويلحي، مستقبل الصناعة الإسلامية في ظل التحديات العالمية الحديثة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2016/2017
- نور الدين صويلحي، مستقبل الصناعة الإسلامية في ظل التحديات العالمية الحديثة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2016/2017

## المراجع الأجنبية:

- [https://www.dailynewsegypt.com/2025/08/24/egypts-islamic-banking-market-reaches-egp-1-303trn-in-june-2025/?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.dailynewsegypt.com/2025/08/24/egypts-islamic-banking-market-reaches-egp-1-303trn-in-june-2025/?utm_source=chatgpt.com)
- [https://www.imf.org/external/themes/islamicfinance/?utm\\_source=chatgpt.com](https://www.imf.org/external/themes/islamicfinance/?utm_source=chatgpt.com)

